مهر رسالت شد
تفتیش

مجلد و قبلاً تهیه شد

آستان قدس

خرداد ۱۳۶۹/۲/۱۶

کتابخانه مرکزی آستان قدس رضوی

نام کتاب الشواهد الربوبیة فی المناهج السلوکیة

مؤلف متن صدر الدین محمد بن ابراهیم شیرازی معروف به ملاصدرا محشی

شارح .... مترجم ....

تاریخ تحریر ۱۲۰۸ نوع خط نسخ تعداد سطر ۱۶

جزء کتب حکمت زبان عربی عدد اوراق ۱۹۷

طول ۲۱ عرض ۱۳/۲ شماره عمومی ۲۵۰۳۱

وقفی خریداری خریداری آستان قدس تاریخ وقف خریداری ۱۳۷۷ ر

ملاحظات ....

اندازهٔ نوشته‌ها: ۶×۱۲/۳

۴۸

بسم الله مجید محمد خان بعد از فوت اخوند ملا علا اسد او در

دفعه هزار و شش هزار و چهار هزار

دفعه پنج هزار دفعه

دفعه پنج هزار

دوازده هزار

دفعه

یک تومان

دفعه

شش هزار

الاشراف الخاص الصغیر

الباب الخاص

ا - ب
٥

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي تجلى للقلوب العارفين باسرار المبدأ والمعاد وجعل نور

معرفته نتيجة ايجاد الارواح والاجساد وفي كل سماء امرها الاوائل انوار

بتحريكات نفوس مجردة تتنور بها هذه البقاع والبلاد وينشأ منها الكائنات

ويتقوم الارض بالحيوان والنبات والجماد وكان الغرض الاصلي منها

نشو الآخرة وتعمرها بنفوس زاهرة لخلق الانسان وخلق من بقيته

سائر الاكوان فتجاوز من خاطر ما اقدمه واعظمه اشكر على نعمه التي

والآلاء المتوافرة واصلي على نبيه وآله المطهرين عن ظلمات الخواطر

المحفوظين في سماء قدسهم وعصمتهم عن طعن اوهام الجهلة واستعيذ به

من وساوس الشياطين في تخريب هذه الرسالة العجالة وبث معانيها الى

ذويها من الذين لم يطهروا بواطنهم عن غش الجهالات وخباثة الملكات

اللهم اجعل قبري هذه في روضة من رياض الجنان ولا تجعلها حفرة من حفر

لنيران بعد فاقول وانا الفقير محمد الشهير بصدر الدين الشيرازي نور

الله بصيرته في معرفة اليقين وشرح صدره بنور اليقين بفضل الله وتأييده

لما كثرت مراجعتي الى عالم المعاني ذوي الاسرار وملازمتي باب حكمة الله مفيض
الانوار وطالت مهاجرتي عما اكب عليه طبايع الجمهور والاعراض بالكلية الى
الحق الطراح عما استحسنوه تعززا بما هو الثابت وتلذذه خلفا عن سلف عملوا
على مشاهدة الحق المحسوس واغماضا عن مشاهدة الواردات على الملكوت
والنفوس قد اطلعت على مشاهد شريفة الهية وشواهد لطيفة
قرانية وقواعد محكمة ربانية ومسائل نفيسة عرفانية قلما تيسر لاحد الوقوف عليها
الا لواحد من افاضل الحكماء او صوفي صافي القلب من اماجد العرفاء بل تفردت
بامور شريفة عالية خلت عن تحصيلها زبر الاولين وان كانوا من الاساطين
وكلت عن ادراكها افهام الاخرين وان كانوا من المتفطنين هي الهي لعمري
انوار ملكوتية تلالا في سماء القدس والولاية وايدي باسطة تكاد تعرج بالـ
لنبوة قد اودعنا بعضا من هذه المسائل في مواضع متفرقة من الكتب والرسائل
وكثير منها مما لم يمكن النص عليها خوفا من الاشتهار حيفا عليها من الانتشار
في الاقطار لقصور الطبايع الغير المهذبة عن دركها من الكتابة او المقال قبل
تهذيبها بفنون الاحوال اذ ذلك مما يوجب الضلال والاضلال ثم لما ورد علي امر
امر قلبي ووقعت الي اشارة من غيبي باظهار طايفة منها الحكمة حقيقة
وبث جملة منها مع اشعاد براهينها الجلية من غير تعلق بالغ في دفع النقوض

مشاهدة الحق

شريعة

والاسولة فالمقتلة سمعا وطاعة والامور معدودة وشمرت عن ساق
الجد واوردتها كما رسم وعين على المجد بهذه اشارات زاهرة وتنبيهات
على نفائس تنبيه باهرة وتوشحت بامداد فضل الله من سحاب عالم العقل
والحق والاحسان وانعقدت في اصداف قابلية النفس بقوة البرهان
ثم استخرجها عنه غواص القوة الفكرية من قعر الحكمة الى سواحل النطق
والبيان باذن الله العزيز المنان وتقبلته الناطقة كلاسيما
لتدبير والتحقيق وقوة المتأمل في الله فيتبوق حتى اسمت سمط الانتظام
واتصفت بصفة الالتيام وجاءت بحمد الله صالحة لان تكون تيجان
منها المجرين في جوامع القدس او قلائدات بين بها حور العين حجاج
لانس بهاء التي اذكرها من اصول اودعتها في ابواب وفصول وترجمتها
بالشاهد والشواهد يطلب منها المآرب والمقاصد وسميتها بالشواهد
الربوبية في المناهج السلوكية فتح الله بها كوب السالكين ويسر لهم بها
مناهج سلوك الحق واليقين ونور باشراقها قلوب اهل الجد والتحصيل
والله يقول الحق وهو يهدي السبيل **المشهد الاول** في ما يفتقر اليه في جميع
العلوم من المعاني العامة وفيه شواهد **الشاهد الاول** في الوجود وفيه اشراقات
الاشراق الاول في تحقيق الوجود احق الاشياء بالتحقق لان غيره به يكون

قد سمحت

المطالب

محققا

محققا وكانا في الاعيان او في الاذهان فهو الذي ينال كل ذي حق حقه
فكيف يكون امرا اعتباريا كما يقوله المحجوبون عن شهوده ولانه المجعول بالذات
دون المسمى بالماهية كما نظهر انشاء الله

الاشراق الثاني

وجدانه الوجود لا يمكن
تصوره بالحد ولا بالرسم ولا بصورة مساوية له اذ تصور الشيء العلمي
عن حصول معناه وانتقاله من حد العين الى حد الذهن فهذا يجري في غير
الوجود واما في الوجود فلا يمكن ذلك الا بصريح المشاهدة وعين العيان دون اشارة
الحد والبرهان وتفهيم العبارة والبيان اذ لم له وجود ذهني فليس بكلي ولا جزئي
ولا عام ولا خاص ولا مطلق ولا مقيد بل يلزمه هذه الاشياء بحسب ما يتحد به
من الماهيات وعوارضها وهو في ذاته امر بسيط لا يكون له جنس ولا فصل
ايضا ويحتاج في تحصله الى ضميمة قيد فصلي او عرضي مصنف او مشخص

الثالث

ان شمول الوجود للاشياء ليس كشمول الكلي للجزئيات كما اشرنا اليه بل شموله من
باب الانبساط والسريان على هياكل الماهيات سريانا مجهول التصور فهو مع كونه امرا تشخصيا
متشخصا بذاته ومتشخصا لما يوجد به من ذوات الماهيات الكلية مما يجوز القول
بانه مختلف الحقايق بحسب الماهيات المتحدة كل منها بمرتبة من مراتبه ودرجة
من درجاته سوى الوجود الاول الذي لا يشوبه ماهية اصلا لانه صريح الوجود
الذي لا اتم منه وصرف الوجود المتاكد الشديد القوة الذي لا يتناهى قوته

ع الثاني

ع الثالث

وشدة بل هو فوق ما لا يتناهى بما لا يتناهى فلا يحده حد ولا يضبطه رسم
ولا يحيطون به علما وعنت الوجوه للحي القيوم بتفريع فلا تخالف بين ما ذهبنا اليه
من اتحاد حقيقة الوجود واختلاف مراتبها بالتقدم والتأخر والتأكد
والضعف وبين ما ذهب اليه المشاؤون اقوام الفيلسوف المقدم من اختلاف
حقايقها عند التحقيق رابع ان الوجود في كل شيء عين العلم والقدرة رابع
وساير الصفات الموجودة بما هو موجود لكن في كل موجود بحسبه وسيجيء موضعه
خامس ان بين الوجود والماهية الموجودة به ملازمة عقلية لا مصاحبة خامس
اتفاقية فقط بل بالمعنى المعهود من الحكما ولا بد ان يكون احد المتلازمين
والا لم يكن تلازما حقيقيا بالامرين وهما جميعا متحققين لامر ثالث موقع لارتباط
بينهما والشق الثاني غير صحيح لان احدهما وهو الماهية غير مجعولة ولا موجودة
في نفسها كما اقيم البراهين عليه في مقامه فبقي الاول ثم لا يجوز ان يكون الماهية
مقتضية للوجود والا لكانت قبل الوجود موجودة وهذا مح فالحق ان المتقدم
منهما على الآخر هو الوجود لكن لا بمعنى انه موثر في الماهية لكونها غير مجعولة
لما مر بل بمعنى ان الوجود هو الاصل في التحقق والماهية تبع له لا كما يتبع الموجود
للموجود بل كما يتبع الظل للشخص والشبح لذي الشبح من غير تاثير وتاثر فيكون
الوجود موجودا في نفسه بالذات والماهية موجودا بالوجود اي بالعرض

فهما

فهما متحدان هذا الاتحاد اقول ان الوجود في ذاته ليس بجوهر ولا عرض
لان كلا منهما عنوان لماهية كلية وقد دريت ان الوجود متخصص بنفسه محض
متحصل بذاته ومقتضيه وجاعله ولو كان تحت الجوهر الذي جنسه التحت
معنى جنس من الاعراض لكان مفتقرا الى ما يحققه وجوده هف ثم اعلم
ان وجود الجوهر بعينه جوهرية ذلك الجوهر ووجود العرض عرضيته كذلك
شروق من افق ذاته واذا تداستنار بيت قلبك بشروق نور العرفان من
افق البرهان وتيقنت ان الوجود ليس بجوهر ولا عرض فاطرح عنك ظلمة
كلام اوهم ولا تبال بما وجدت في كلام بعضهم حيث قال ان الوجود عرض
محتجا بان الوجود المع له موضوع وكل عرض فانه متقوم بوجوده في موضوعه
فهكذلك حال الوجود فان وجود الانسان متقوم باضافته الى الانسان ووجود
زيد متقوم باضافته الى زيد لا كما يكون الشيء في مكان ثم يعرض له الاضافة
من خارج انتهى فان ما ذكره نشا من غشاوة على البصيرة تحجب عن مشاهدة
ان الوجود بالقياس الى الماهية ليس كالاعراض بالقياس الى موضوعاتها
بل هما واحد في الاعيان وكذا في الاذهان فلا قابلية ولا مقبولية والا لزم
المحذورات المشهورة من تقدم الشيء على نفسه وكون الوجود قبل الوجود وغير
ذلك الا ان للعقل ان يلاحظ في الموجود معنيين ماهية ووجودا فاذا حلل

العقل الموجود العيني او الذهني الى امرين منهما بالمادة والصورة اشبه منهما
بالموضوع والعرض وكيفية هذا الاتصاف والقابلية ان للعقل ان يلاحظ
المهية ويجردها عن كافة الوجودات حتى عن هذا التجريد لانه نحو وجود
فيصفها بالوجود الذي هو بعينه موجودة فبهذه الملاحظة ايضا يصح القاعدة
الفرعية من حيث انها تجريد وتخليط معا لانها تحليلية القابل عن المقبول
فتكون المهية مغايرة للوجود وهي بعينها نحو من الوجود فتكون متحدة
معه فانظر الى اشتمال انبساط نور الوجود وما اوسع انبثاث ضوئه حيث يلزم
من نفيه اثباته [illegible] قد يقع بنوع الامر وظهر ان الوجود الاشيا
نفس موجوديتها لا كحال البياض والجسم فكما انه فرق بين كون الشيء في المكان
او في الزمان وبين كون الحال كالعرض والصورة في محل كالموضوع والمادة
لان في الاول وجود للشيء في نفسه ووجود آخر له في غيره وفي الثاني وجوده التي
في نفسه هو بعينه وجوده لغيره فكذلك فرق بين كون الشيء في شيء وبين
كون نفس الشيء لا كون شيء فيه فالوجود للاشياء هو نفس كون الاشياء
لا كون غيرها فيها

السابع

في ان الامتياز بين الوجودات بماذا
قد مر انه متشخص بذاته متطور باطواره ودرجاته فتخصص كل وجود اما بالتقدم
والتأخر او بالكمال والنقص او بالغنى والفقر واما بعوارض مادية ان وقع

في المواد

تمع

في المواد وهي لوازم تشخصاتها المادي وعلاماتها فنوع كل موجود في مقام من المقامات

مقوم له في التقدم والتأخر كما انهما مقومان للموجودات التي هي فوق الاكوان

والحركات وكل موجود واقع في مرتبة من المراتب السابقة على الوقوع في المواد والا

لاستعدادات فكونه واقعا في تلك المرتبة مقوم له لا يتصور انفكاكه عنه مع بقائه

في نفسه واما الموجودات المادية فكذلك الا انها يمكن ان يتبدل النسبة عنها او لا

لا الى الخصوصيتها مع بقائها انفسها **مشعر** في تحقيق اتصاف

الماهية بالوجود قد اضطربت افهام المتأخرين في اتصافها به وصارت

اذهانهم متبلبلة عن تصوره من حيث ان ثبوت شيء لشيء فرع على ثبوت

ذلك الشيء في نفسه فيلزم على تقدير هذا الاتصاف ان تكون الماهية موجودة

قبل وجودها فتارة انكروا القاعدة الفرعية وبدلوها بالاستلزام

وخصصوها بما وراء الوجود من الصفات وتارة جعلوا مناط الموجودية

للماهية مع مفهوم الموجود المشتق منه اما ان يكون للوجود قياما او نسبة الى نفسه

او لغيره وكذا الحكم في كل مشتق عند القائل بهذا ولم يحقق احد منهم

كنه الامر في هذا المقام من ان الوجود كما هو نفس موجودية الماهية لا امر موجود

شيء غير هالها كسائر الاعراض حتى لزم ان يكون اتصاف الماهية به فرع

تحققها في نفسها فالقاعدة على عمومها باقية من غير حاجة الى الاستثناء في القضايا

في المقام

الحكمية العقلية كما قد يحتاج اليه في الاحكام النقلية عند تعارض الادلة وهذا

الذي اظهرناه انما يجري على طريقة القوم من ان الماهية موجودة والوجود من

عوارضها واما على طريقتنا فلا حاجة اليه اذ لا اتصاف لها به ولا عروض

له لها ابدا انما الموجود في الاعيان انما هو نفس حقيقة الوجود بالذات واما المسمى

بالماهية فهي امر متحد مع الوجود ضربا من الاتحاد ونسبة الوجود اليها على ضرب من الحكاية

لا على الحقيقة كما اوضحنا في مقامه انما مستقصى في مبحث الماهية ومما ذكرنا يظهر وقول

ان مفاد قولنا زيد موجود في الهلية البسيطة هو وجود زيد لا وجود امر له

لبيان الشيخ الرئيس في بعض كتبه فالوجود الذي في الجسم هو موجودية الجسم لا كما انه

والجسم كونه ابيض لان الابيض لا يكفي فيه البياض والجسم انتهى فان معناه لا بد انه

في صدق الحمل لحمل المحمول اعني الوجود على شيء من ان يكون المحمول معنى في نفسه وله وجود

عند الموضوع وان كان وجوده في نفسه عين وجوده عند الموضوع فههنا امور ثلثة

وجود الموضوع ومفهوم المحمول ووجود رابطي بينهما واما في مثل قولنا الجسم

موجود فيكفي ههنا الجسم والوجود من غير حاجة الى ثالث وقال ايضا في التعليقات وجود

الاعراض في نفسها هو وجودها لموضوعاتها سوى ان العرض الذي هو الوجود لما كان

مخالفا لها لحاجتها الى الوجود حتى تصير موجودة واستغناء الوجود عن الوجود

حتى يكون موجودا لم يصح ان يقال ان وجوده في موضوعه هو وجوده في نفسه بمعنى

ان الموجود

ان الوجود وجوداً لها يكون للبياض وجود بل بمعنى ان وجوده في موضوعه نفس وجود
موضوعه وغيره من الاعراض وجوده في موضوعه وجود ذلك الغير انتهى والجواب
ان هذا الكلام والذي نقلناه قبله نصّان على ان للوجود كونا في الواقع الا ان كونه
ليست بامر زائد عليه كما في الاعراض ولا يفتقر ايضا في قوامه الى ما سبق من موضوع وهو
الماهية الموجودة بذاتها اذ ليس لها وجود آخر به يكون متقدما عليه في الاستحقاق ثم الماهية
والوجود بالعرض فمن باب التوسع في اعتبار العقل واما ما قال بعض المحققين ان الوجود
متقدم على الماهية في الخارج ومتأخر عنها في العقل فمراده ما مر من الاشارة الى ان
ان الوجود في الخارج اصل صادر عن الجاعل والماهية تبع له وفي الذهن للعقل ان

التاسع

يعتبر الماهية مجردة عن انضمامها بالوجود ثم [illegible] في الاثنا
الى حل الاشكالات الواردة على كون الوجود متحققا في الاعيان ان للقائلين باعتبارية
الوجود وكونه من المعقولات الثانية والاعتبارات الذهنية حججا قوية سيما ما ذكره
الشيخ الاشراقي في حكمة الاشراق والتلويحات والمطارحات فانها عسر الدفع صعبة
المسلك وقد هدانا الله سبحانه الى كنه الامر ونور قلبنا بشهود الحق في هذا المقام
ويسر لنا بالهامه وتسديده دفع هذه الشكوك كلها ودفع ظلمات هذه الوساوس
والاوهام بين متنها فالحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله
الجهل لجميع اصول المعارف والاركان لان بالوجود يعرف كل شيء وهو اول كل

نصور واعرف من كل متصور فاذا جهل جهل كل ما علاه وعرفانه لا يحصل الا بالكشف
والشهود كما مر ولهذا قيل من لا كشف له لا علم له ثم من العجب ان هذا الشيخ العظيم بعد ما اقام
حجج كثيرة في التلويحات على ان الوجود اعتبار عقلي لا صورة له في الاعيان صرح في اواخر
هذا الكتاب بان النفوس الانسانية وما فوقها كلها وجودات بسيطة بلا ماهية وقيل
ومن الالهيين من صرح ووقع منه [illegible] ان الوجود هو الموضوع في الحكمة الالهية

الانشاء

لا نحو لانها مما يعرض اولا وبالذات للموجود بما هو موجود من غير ان يحتاج الى ان
يصير طبيعيا او تعليميا كما في سائر العلوم فان مطالبها محمولات لا تعرض الموجود المطلق
الا بعد ان يصير امرا خاصا من باب الحركة والمتحركات او من باب المقادير والانفعالات
والمتصلات ثم يرتفع ... من التخصيص في العلوم الجزئية التي هي تحت العلم
الطبيعي والتعليمي ... باخصيتها اخص من كونه ذا طبيعة مطلقة او ذا كمية
المطلقة كمباحث ... من انواع المركب العنصرية وكمباحث اقسام الاصوات والنغمات
ونغماتها وكمباحث احكام حركات الكواكب وما يتفرع على نسب اتصالات النجوم وقرانها
واتصالاتها النجومية الى غير ذلك من العلوم الجزئية الباحثة عن احوال ذوات الاوضاع
التي تضاعفت عليها التنزلات والتخصيصات الخارجة عن مطلق الوجود الى الطبيعي
والتعليمي ايضا ولان الوجود بما هو وجود مستغن عن الاثبات والتحديد حتى يلزم
الاقتضاء الى علم سابق يكون هناك فيه من المطالب وههنا من المبادي المسلمة بالموضوع
من وجود الباري جل اسمه ووحدانيته واسمائه وصفاته وافعاله من ملائكته وكتبه

ومشتملة

ورسله واثبات الدار الاخرة وكيفية نشوها عن النفوس فالحكيم الالهي هو

الارض عنى الارض والى هذه العلوم الربوبية اشارة قوله تعالى امن الرسول

بما انزل اليه الاية ومن مطالبها اثبات المقولات كالجوهر والكم والكيف وغيرها

وهي لها كالانواع ومنها اثبات الامور العامة وهي لها كالعوارض الخاصة مثل

الواحد والكثير والقوة والفعل والكلي والجزئي والعلة والمعلول والمتقدم والمتأخر

ومن مطالب هذه الحكمة اثبات المبادي الاربع للموجودات اي الفاعل

والغاية والمادة والصورة **فصل** ربما يتوهم ان الوجود اذا كان

موضوعا للحكمة الالهية لم يمكن اثبات مبادي الموجود بما هو موجود فيها

بما هو وجود وموجود ليس متعلقا بكونه مبدا او لا بما هو هو مفتقر الى مبدا

مبدا او ذا مبدا من عوارضه الذاتية التي تلحقه لا لشيء اعم منه

لذاته لا لهذا المعنى ولانه في عروض هذا المعنى يفتقر الى ان يصير طبيعيا او تعليميا

سرمديا وهو ان طبيعة الوجود المطلق لها وحدة عمومية ليست كوحدة

الجزئية وكل طبيعة لها وحدة كوحدة الوجود المطلق يجوز ان يكون المتقدم

من اللواحق المتاخرة عنه بل الوجود المطلق بذاته متقدم ومتاخر وسابق

وبهذا التقرير يزاح ظلمة الاشكال وينكشف جلية الحال ولا يحتاج الى ما

عند الشيخ في الشفاء ان المبدا ليس مبدا للموجود كله ولو كان مبدا

كله لكان مبدا لنفسه بل الموجود كله لا مبدا له انما المبدا للموجود المعلول فالمبدا

انتهى [illegible] قال ان يقال ان المبدأ اذ كان لبعض الموجود مبدأ

مبدأ لبعض الموجود يصدق عليه انه مبدأ للموجود بما هو موجود والمبدأ ايضا وان كان
موجودا مقيدا فيصدق عليه انه الموجود بما هو موجود لان المطلق صادق على الفرد
المقيد لست اقول صادق عليه بوصف الاطلاق بل مع قطع النظر عن ذلك العجب
من المحقق لمقاصد الاشارات كيف ذكر في شرح قول الشيخ النمط الرابع في الوجود وعلله
والمراد بالوجود هاهنا الوجود المطلق الذي يحمل على الوجود الذي لا علة له وعلى
[illegible] بالتشكيك والحمل على اشياء مختلفة بالتشكيك لا يكون نفس مهياتها وجزء
مهياتها انما يكون عارضا لها فاذن هو مع مستند الى علة ولذلك قال الشيخ في الوجود
وعلله [illegible] الباعث [illegible] على هذا الاعتذار فكانه لم يكن متذكرا لما في الشفا
في مثل هذا الموضع ثم [illegible] كانه من العوارض المعلولة للاشياء لكن مراد
الشيخ في هذا النمط من علل الوجود هي العلل الاربع الفاعلية والغائية والمادية
والصورية [illegible] الموجود العام البديهي حاجة الى مثل هذه المبادي بلا كلام
قوله كما ان الوجود المطلق الشامل للموجودات المنبسط عليها ينقسم الى واجب وممكن
وواحد وكثير وجوهر وعرض كذلك ينقسم الى فاعل وغاية ومادة وصورة وكل
من عوارضه اللاحقة لذاته من حيث هو هو لا الامر اعم ولا الامر اخص كما تقرر فيكون
من المطالب التي يبحث عنها في الحكمة الالهية وعلم ما قبل الطبيعة فالموجود المطلق
موضوع لهذا القسم وهذه الاقسام من عوارضه وكل علم يكون مبادي موضوعه العلم
من اقسامه وافراده يكون حريا بان يكون البحث عن اثبات مبادي موضوعه

قيد ولو كان فاعل الجسم [illegible] المطلق بما هو واقع في [illegible] والسكون او غاية او مادة او صورة من اقسامه [illegible] يكون [illegible] الى [illegible] العلم الطبيعي [illegible] هو العلم الكلي [illegible] العلم الطبيعي [illegible]

اذ الموى بشير في تعريف الامور العامة المبحوث عنها في احد الفلسفتين ق الالهيتين والاشارة الى اضطراب كلام المتاخرين في تعريفها فلنقدم ان البحث في الفلسفة الاولى وحكمة الفصوى عن عوارض الوجود بما هو وجود فضرب منها ذوات مجردة عن المواد بالكلية والحكمة الباحثة عنها يسمى اثولوجيا في لغة يونان اي العلم الربوبي وضرب منها معان ومفهومات كلية لا بالى عن شمولها للطبايع المادية لا بما هو مادية بل من حيث هو موجودات فطاب الاحرى ان يعرف الامور العامة بانها صفات للوجود بما هو موجود من غير ان يحتاج الوجود في عروضها الى ان يصير رياضيا او طبيعيا وبالجملة امر يتخصص الاستعداد لعروض شيء منها فتامل في ذلك وانقض العجب في قوم اضطرب كلامهم في تفسير الامر العام وفسروه تارة بما لا يختص بقسم من اقسام الموجود وعنوا به الواجب والجوهر والعرض فانتقض بدخول الكم المتصل وكذا الكيف تارة بما يشمل الموجودات كلها او اكثرها فيخرج منه الوجوب الذاتي والوحدة الحقيقية والعلية المطلقة وامثالها مما يختص بالواجب تعالى وتارة بما يشمل الموجودات اما على الاطلاق او على سبيل التقابل بان يكون هو وما يقابله شاملا لها ولشموله الاحوال المختصة زاد وا قيدا آخر وهو ان

يتعلق بكل من المتقابلين غرض علمي وقع لبعضهم الاعتراض عليه بانه ان اريد
بالمقابلة ما ينحصر في التضاد والتضايف والسلب والايجاب والعدم والملكة
فالوجوب والامكان ليسا كذلك اذ مقابل كل منهما بهذا المعنى لا يتعلق به غرض
علمي وان اريد بها مطلق المباينة والمنافاة فالاحوال المختصة بكل واحد
من الثلثة مع الاحوال المختصة بالاخرين يشمل جميع الموجودات ويتعلق
بجميعها الغرض العلمي فانها من المباحث العلمية ثم ارتكبوا في دفع الاعتراض
تمحلات شديدة منها ان الامور العامة هي المشتقات وما في حكمها ومنها
ان المراد شمولها مع مقابل واحد يتعلق بالطرفين غرض علمي وتلك الاحوال
اما امور متكثرة واما غير متعلق بطرفيها غرض علمي كقبول الخرق والالتيام
وعدم قبولها بمعنى السلب لا بمعنى عدم الملكة ومنها ان المقابل ما هو اعم من
ان يكون بالذات او بالعرض وبين الواجب والممكن تقابل بالعرض كما بين
الوحدة والكثرة وغفلوا عن صدقها بهذا المعنى على الاحوال الخاصة
الى غير ذلك مما يؤدي ذكرها الى تضييع الوقت وفي مثل هذه التمحلات
وقع لهم في موضوعات سائر العلوم بيانه ان موضوع كل علم ما يبحث
فيه عن عوارضه الذاتية وقد فسروا العرض الذاتي بالخارج المحمول الذي
يلحق الشيء لذاته او لامر يساويه فاستشكل عليهم الامر لما راوا انه قد يبحث

في العلوم

في العلوم عن الاحوال التي تختص ببعض انواع الموضوع او انواع عوارضه

ولم يدبّروا القول ليعلموا ان جميع هذه الاحوال مما يعرض لذات الموضوع

بالمعنى الذي يقرره الحكماء كما سيأتي فاضطروا تارة الى استناد المسامحة

الى رؤساء العلم في اقوالهم واحكامهم وتارة الى الفرق بين محمول العلم

ومحمول المسئلة كما بيّن في موضعها بان محمول العلم ما ينحل اليه محمولات

المسائل على طريقة الترديد الى غير ذلك من التهوسات التي ينفر عنها

الطبع السليم ثم لم يتفطنوا بان الفصل المقسّم لمعنى الجنس عارض

لذات الجنس واخص منه عن الجنس لانه غير صفة لذاته من حيث هو هو

ولم يدبّروا ان العوارض الذاتية او الغريبة للانواع قد يكون اعراضا

اولية ذاتية للجنس وقد لا يكون كذلك وان كانت مما يقع به القسمة المنوعة

الاولية نعم كلما يلحق الشيء لامر اخص وكان ذلك الشيء مفتقرا في لحوقه

له الى ان يصير نوعا متهيئا لاستعداد القبول فليس عرضا ذاتيا بل عرض

غريب على ما هو مصرح به في كتب الشيخ وغيره ومما اظهرنا لك ان كنت

فطنا ان لحوق الفصول لطبيعة الجنس كالاستقامة والانحناء للخط مثلا ليس

ما يتوقف ان يصير نوعا مخصوصا بل التخصيص انما يحصل له بها لا قبلها فهي

مع كونها اخص من طبيعة الجنس اعراض اولية ومن عدم التفطن بما ذكر

استصعب عليهم الامر حتى حكموا بوقوع التدافع في كلام الشيخ وغيره

لما صرح بان اللاحق لشيء لامر لا اخص اذا كان الشيء في لحوقه به الى

ان يصير نوعا اليس عرضا ذاتيا بل عرض غريب مع انهم مثلوا العرض الذاتي

الشامل على سبيل التقابل بالاستقامة والانحناء المنوعين للخط

ادرى اي تناقض في ذلك سوى انهم لما توهموا ان الاخص من الشيء

لا يكون عرضا اوليا له حكموا بان مثل المستقيم والمستدير لا يكون

اوليا للخط بل العرض الاولي له هو المفهوم المردد بينهما

في الاشارة الى المقولات واحوالها الموجود بالذات اما جوهر وهو

ذو ماهية حق وجودها الخارجي ان لا يكون في موضوع واما عرض

وهو ما يقابله والمقولات هي الاجناس العالية للموجودات وهي

الجوهر والكم والكيف والاين والوضع ومتى وان يفعل وان ينفعل

والملك والاضافة واعلم ان كليات الجواهر جواهر بمعنى ان مفهوم

الجوهر ماخوذ فيه في ماهيتها وان الجوهر لا ضد له بوجه وانه المقصود

بالاشارة الحسية او العقلية وقابل للاضداد بل للاستعداد ولا يجوز

ان يكون شيء واحد بحسب وجود واحد جوهرا وعرضا والجوهر ينقسم

الى حال ومحل ومركب ومفارق عنهما ذاتا او فعلا وهي العقل والنفس*

قوله لعدم لزوم الانفصال اه اشارة الى دليل الفصل والوصل المثبت للهيولى كما وضعنا

الى دليل القوة والفعل اختيار لتقريره ان الفريقين الاشراقية والمشائية كلاهما والهيولى متفق على ان

ان الجسم قابل للانفصال ومعلوم ان الشيء لا يقبل مقابله اذ المقابل والمقبول لا بد ان يجتمعا والمقابل يطرد المقابل الاخر

والهيولى والصورة والجسم وقد نعرف الحلول بالاختصاص الناعت

في الاشارة واللزوم في الحركة وغير ذلك والكل فاسد والتعريف الحق

ان يكون الشيء بحيث يكون وجوده في نفسه وجوده لغيره فالموضوع

من جملة المتحصلات والجسم جوهر له ابعاد متصلة وهو مركب من الهيولى

والصورة لاستحالة الجزء بدلائل الطبيعيين والمهندسين فالجسم يتقوم فانه

بالاتصال وليس تمامه به لقبوله الانفصال فالاتصال صورة قائمة بما

يقبلها هيولاه فلابد من تحقق وتعلق بينهما متلازمان في الوجود

لعدم تصور انفكاك احدهما عن الآخر وليسا كالمتضايفين ولكل منهما

حاجة الى الاخرى اما الهيولى ففي الوجود لكونها بالقوة واما الصورة ففي

البقاء وتعاقب الاشخاص لقبولها التجدد والزوال لطريان الاتصال

والانفصال ولو بالامكان الوقوعي فههنا مقيم ثالث يقيم كلا منهما

بالاخرى بوجه غير دائر فالصورة بوحدتها العمومية مع شريك مفارق

يقيم الهيولى والهيولى بتشخصها المستمر بصورة ما تقبل تشخص كل صورة

وللجسم صورة اخرى يصير بها نوعا طبيعيا لما قننا البراهين على

وجود ها والتفتيش عنها في كتابنا الكبير وما عدا الجوهر من عوالي

الاجناس اعراض يتبدل هي او من نوعها او (من فردها) من جنسها على محل واحد بحقيقته

كما هي غير متغيرة منها جواب ما هو فالشمعة تتغير شكلها ولو عما ابعادها

دهي ومجموع الاعراض عرض والكم ينقسم الى متصل قار هو الجسم

والسطح والخط وغير قار هو الزمان والى منفصل هو العدد وتسميتها

بنوع التسمية بالمساواة وعدمها بالعلم التطبيق بالفعل او بالقوة

بامكان وجود العاد والكميات لا ضد لها اذ تلك المتصلات تجمع

والزمان لانطباقهما على موضوعهما لان موضوعها الحركة واما

العدد فكل نوع اقل موجود في الاكثر والزوج والفرد ليسا متضادين

لان احدهما عدمي والكيف وهو الذي يعقل هيئة قارة بلا قسمة

ونسبة وقد يتضاد ويشتد واقسامه اربعة اجناس لان العرض المختص

منها بالكم اما كمالات او استعدادات والاولى ما محسوسة او غيرها

والاولى الاولين منها الثابتة ويسمى انفعاليات ومنها غير الثابتة

ويسمى انفعالات وثانيهما منها الثابتة ويسمى ملكات ومنها غير

الثابتة ويسمى حالات وهما المختصة بذوات الانفس والاستعدادات

منها ما للتأبي والامتناع كالصلابة والمصاحبة للصحة ويسمى قوة

طبيعية سواء كانت في المحسوس او في غيره ومنها ما للقبول كاللين

والممرضية للمرض ويسمى لا قوة طبيعية في القسمين اما المحسوس فمعنى

عد وكات

مدركات الحواس الخمس فللمس الكيفيات الاربع الاوليا واللطافة والكثافة

واللزوجة والهشاشة والجفاف والبلة والثقل والخفة وللبصر الضوء

واللون اولا ثم غيرهما وللسمع الاصوات والحروف وعوارضها

وللذوق تسعة حاصلة من فعل الثلثة في مثلها ولا اسماء لانواع

لتموجات واما المختصة بالكميات فبالمتصلة كالاستقامة والاستدارة

والشكل والزاوية منها عند المحققين وبالمنفصلة كالزوجية والفردية

واما النفسانية كالعلم والقدرة والخلق واللذة والفرح والاين هو نسبة الجسم

الى مكانه والجدة هي نسبة التملك والوضع هو نسبة اجزاء الجسم بعضها

الى بعض ونسبتها الى الامور الخارجة عنه والاضافة نسبة متكررة

من الجانبين معا ويجب فيهما التكافؤ في العدد وهي عارضة لجميع الموجودات

سيما ما هو مبدء الكل وان يفعل هو التأثير التدريجي وان ينفعل هو

التأثر التدريجي ومتى هو نسبة الحركة او المتحرك الى الزمان ووقوع

الحركة في الثلثة الاخيرة يستلزم وقوع التدريجي في الدفعي لان معنى

الحركة في مقولة ان يكون للمتحرك في كل آن من آنات زمان حركته

فرد آخر من افرادها والبسائط كالنقطة والوحدة الخارجة عن

المقولات والخلاف في الشدة والضعف طويل المسئلة الثانية في اثبات

نحو آخر من التشخص يقال له الوجود الذهني وفيه اشراقات الاشراق الاول

في الاشارة الى تشابك الوجود اعلم ان لماهية واحدة انحاء ثلثة

من الكون بعضها اقوى من بعض في الجوهرية مثلا مفهوم واحد ومعنى

فارد يوجد تارة مستقلة بنفسه مفارقا عن الموضوع والمادة

كالعقول الفعالة على مراتبها وتوجد تارة اخرى مفتقرا الى المادة مقترنا

بها منفعلا عن المضادات متحركا وساكنا كائنا وفاسدا كالاجسام

المتوعية والنفوس المتعلقة على مراتبها وتفاوت درجاتها

وتوجد تارة اخرى في وجود اعني هذين متوسطا بين المثالين كا

لصور التي يتوهمها الانسان الاشراق الثاني في الاشارة الى الوجود

الذهني قالوا انا نتصور امورا غير موجودة في الاعيان ونحكم

عليها احكاما ثبوتية واقعية والحكم على الشيء لا يمكن الا بعد وجوده

واذ ليست في الخارج ففي الذهن هذا اصل الدليل المشهور من القوم

ثم اوردوا عليه اعتراضات كثيرة ولم يتيسر لهم انحلال اكثرها ونحن بفضل

الله قد اهتدينا الى اصول كثيرة اذ تقعت بها شبه الاشكالات

في هذا المقام وذلك في شرح الهياكل تلك الاوهام الاشراق الثالث

في الاشارة الى اصل يرتفع به كثير من الشبه الواردة على الوجود الذهني

وهو

وهو ان الله سبحانه خلق النفس الانسانية بحيث يكون لها اقتدار على
ايجاد صور الاشياء في عالمها لانها من سنخ الملكوت وعالم القدرة
والمانع من التاثير العيني غلبة احكام التجسم وتضاعف جهات
الامكان وحيثيات الاعدام والملكات لعروض المادة وعلائقها اذ كل
صورة صدرت عن الفاعل الغالب عليه احكام الوجوب والتجرد
والغنى يكون له حصول تعلقي بذلك الفاعل بل حصولها في نفسها
هو بعينه حصولها لفاعلها المفيض لوجودها اذ هو الفاعل في
عرف الالهيين واما الفاعل في اصطلاح الطبيعيين فكل مبدء حركة
ولو على سبيل الاعداد كالبناء في بنائه والنجار في نجره وهما بالتأمل
اشبه منهما بالفاعل لانهما جسمانيان وانما فاعليتهما الشبيهة بالفاعلية
الحقيقية لما ينشأانه في باطنهما من تصور البيت والسرير وامثالهما فالنفس
خلقت وابدعت مثالا للبارئ جل اسمه ذاتا وصفة وفعلا مع
التفاوت بين المثال والحقيقة فللنفس في ذاتها عالم خاص ومملكة
شبيهة بمملكة باريها مشتملة على امثلة الجواهر والاعراض المجردة
والمادية واصناف الاجسام الفلكية والعنصرية البسيطة والمركبة
وساير الخلايق تشاهدها بنفس حصولها بعينها منها بالعلم الحضوري

والشهود الاشراقي لا بعلم آخر حصولي والناس لفي ذهول وغفلة عن عالم
القلب وعجائب فطرة الانسان وعالم ملكوته لاهتمامهم بمشاهدة المحسوسات
والاغراض الحسية الحيوانية ونسيانهم امر الآخرة والرجوع الى الله
عز اسمه نسوا الله فانساهم انفسهم فاذن وجود صور الاشياء للنفس
ظهورها على هذا النحو الذي لا يظهر اثرها في الحس الظاهر غالباً
لها الوجود الذهني والشهود المثالي فاحفظ هذا كي ينفعك في دفع
الشبهات الواردة في حصول الاشياء في النفس من لزوم صيرورة
النفس عند تصور الحركة والحرارة والبرودة والكثرة والكفر متحركة
حارة باردة كثيرة وكافرة وكذا لزوم اجتماع المتقابلين كالسلب والا
يجاب والمتضادين كالسواد والبياض في موضوع واحد وكل ما هو من
هذا القبيل **المشرق الرابع** في الاشارة الى مسلك آخر في اثبات الوجود ا
لذهني وهو ان لنا ان ناخذ من الاشخاص المختلفة بتعيناتها الشخصية
وتحصلاتها الفصلية معنى واحدا نوعيا او جنسيا بحيث يصح ان يحمل
على تلك الافراد بهو هو فهذا المعنى الواحد المشترك فيه يمتنع ان يوجد
في الخارج واحدا مشتركا فيه لاستحالة ان يتصف امر واحد بصفات متضادة
هي التعينات المتخالفة ولوازمها المتنافية فوجوده في عالم الحس ليس الا

على نحو

على نحو الكثرة والانتشار ونحن قد لاحظناه معنى وحدانيا محملا لان يكون
مع وحدته شاملا للكثرة مقولا عليها متحدا بها بحيث يسع وجوه العقل
وجوداتها الحسية الجزئية فوجوده من هذه الجهة ليس في عالم الحس والجهة
والا اختص بمكان او مكاني وتخلى عنه غيره فمن هذا السبيل اصعد ايها العاقل
من هذه المرحلة الظلي الجبلوة واحدة الى مرحلة اخرى اقرب الى مقصودك
ومعبودك الاعلى انه الله تعالى ولعلك تقول ان المثال
لحقق عند العلماء المحققين ان الاجناس والانواع وسائر الطبائع
لها وجود في وعاء وجود اشخاصها اذ هي متحدة الوجود مع الاشخاص
في الوجود الخارجي فلم يلزم لها سوى هذا الوجود المكشوف لكل احد
فنعلم ان في الكلام خلطا يوجب الغلط وقد يقع فيه كثير من للاشتباه
الواقع من جهة وضع الكلي موضع الطبيعة لا بشرط شيء وتحقيق الامر فيه
مرجوع الى مباحث الماهية والفرق بين اعتباراتها ولو كانت الماهية مع
صفة الكلية والعموم موجودة في هذا العالم يلزم منه محالات كثيرة
واما الموجودة في العقل فحيث يكون لها وجود ارفع من هذا الوجود
الحسي الشائع البدو ولها وحدة ارفع من هذه الوحدات الوضعية
والمقدارية فوحدتها العقلية تجامع الكثرات الحسية ولا يناقضها

والناقص انما يحصل بين وحدة وكثرة من جنسها يكون حاصلة من تكرر تلك الا

الوحدة [illegible] في اصل اخر يندفع به بعض الاشكالات ثم يجب عليك

ان تعلم ان الوحدة المعتبرة في موضوع التناقض العددي من جملة

الوحدات الثمان المشهورة في التناقض انما هي الوحدة الحقيقية لوضعية

دون العقلية والا لوجب حينئذ تعقلنا شيئا واحدا متصفا بامرين

متقابلين التقابل المستحيل لمن كلت وبهذا التحصيص الذي اصلناه وان

كان امرا غير منبه والا منصوصا في كلام اكابر الحكماء والمنطقيين لكنه

يلوح من اشاراتهم ورموزهم ويستفاد من اراء الكشف والشهود

يؤدي اليه التعمق في المقاصد العالية كما سينكشف لك ان كنت من اهله

في تحقيق المثل الالهية الافلاطونية وبعض الاستبصارات الاتية

[illegible] في اصل اخر نافع جدا ان الحمل والاتحاد بين الشيئين قد يكون

ذاتيا اوليا مبناه الاتحاد بينهما في المفهوم والعنوان وقد يكون عرضيا

متعارفا مبناه الاتحاد بينهما في المفهوم دون الوجود سواء كان المحكوم

عليه مفهوما كما في القضايا الطبيعية او يكون افرادا كما في القضايا

المتعارفة وهي اعم من ان يكون المحمول ذاتيا للموضوع او عرضيا فالحمل في

احدهما بالذات وفي الآخر بالعرض ثم انه قد يصدق معنى على نفسه باحد

الحملين

الحملين ويكذب عنها بالآخر كمفهوم الجزئي والتشخص والجنس والفصل والامفهوم
واللاشيء واجتماع النقيضين وشريك الباري وعلم العدم واشباهها
بل مفهوم الحركة والزمان والاستعداد والهيولى ونظائرهما ولهذا تمم
في شرايط التناقض وحدة اخرى من جملة الوحدات هي وحدة الحمل كان
من المذكورات يصدق على نفسه ويكذب عنها لكن بنحوين من الحمل لا بنحو
واحد بهذا الاصل ينحل كثير من الاشكالات المختصة بالعقل
في الهداية الى طريق دفع الاشكالات من هذا الاصل وهو ان ما ذكر
من دلائل اثبات الوجود الذهني للاشياء ليس الا ان للاشياء حصولا عند الذهن
بمعانيها ومهياتها لا بهوياتها وشخصياتها والا لكان الوجود الذهني بعينه
وجودا عينيا فلم يكن نحوا آخر من الوجود هف فاذن مؤدى الدلائل
حصول معاني الاشياء في اذهاننا فالحاصل من الجوهر مثلا مهيته لا فرده
والحاصل من الانسان مفهومه لا شخص منه وكما ان مفهوم الجوهر جنس لما
لما تحته وليس فرد النفسه والا لكان مركبا من الجوهر وشيء آخر يتقوم به
فلم يكن ما فرضناه جوهرا مطلقا جوهرا مطلقا بل لا بد ان يكون جوهرا ما احد
الحملين بعضا بالآخر فكذا الحال في تصورنا الحيوان المطلق والانسان
وغيرها من الحقائق فالحيوان حيوان باحد الوجهين ليس بحيوان

من الوجه الآخر والكاتب كاتب من احد الوجهين وعين كاتب من الوجه
الآخر فاجعل هذه القاعدة مقياسا في تعقلك اي مفهوم يحصل من الموجودات
العينية في ذهنك ومن ارتكب القول بانه عند تصورنا الانسان يحصل
في ذهننا جسم ذو نفس واغتذاء وحركة ارادية وهو اذا كانت جزئية وكلية بعينها
انه يصدق هذه المعاني ويحمل عليه حملا شايعا ذاتيا صناعيا فقد نادى
ببداهة العقل [illegible] في التحقيق من لزوم كون شيء واحد جوهرا
وكيفا عند تعقلنا الانواع الجوهرية وذلك لا خلاف فيه ويحمل الحكم
فان صورة الانسان في العقل انسان ذهني وكيفية نفسانية ولا
حاجة الى ارتكاب عروض مفهوم الجوهر العرض لحقيقة الجوهر
وذاته كما فعله بعض الفضلاء ولا يصح القول بان صدق الجواهر في الذهن
لذهني ما يصدق عليها مفهوم الجوهر بمعنى انها اذا وجدت في الخارج
كانت لا في موضوع كيف وهذا الوجود الذي لها في النفس هو ايضا
وجود خارجي اذا اعتبر في ذاته من غير اعتبار ما هو بحذائه وليس الا في
موضوع بل صورة الجوهر في النفس مهية جوهر وهي في نفسها فرد
من مقولة الكيف والسر في ذلك ان كل مهية او معنى لشيء فهو تابع لنحو
من الوجود لحيثيته ويترتب عليه آثاره المخصوصة ومهية الجوهر مهية ام

وجوده

وجوده لان الموضوع بكل وجود لبس في موضوع تصدق عليه ماهية الجوهر
ويتحد به في ظرف ذلك الوجود ولا يلزم ان يصدق على نفس ماهية الجوهر
المتحدة في الذهن بوجود شئ قائم بموضوع الذهن معنى الجوهرية
بل هي بعينها نفس معنى الجوهرية بالحمل الاولي وهذا وان كان امرا
غريبا حيث ان مفهوم المستغنى عن الموضوع لا يكون مستغنيا عنه في الخارج
الا ان الفحص والبرهان اوجبا ... فالطبايع الكلية العقلية
من حيث كليتها تحت مقولة من المقولات ومن حيث وجودها
في النفس تدخل تحت مقولة الكيف ... فان رجعت وقلت
ليس الجوهر ماخوذا في طبايع اجناسه وانواعه وكذا الكم والنسبة
لجميع افرادهما كما يقال الانسان جوهر قابل للابعاد نام حساس ناطق
والزمان مقدار غير قار والسطح كم متصل ذو قسمة في جهتين فكيف
لم يكن الانسان جوهرا والزمان والسطح كما فتنبه وتذكر ان مجرد كون
الجوهر ماخوذا في تحديد الانسان مع فصل لا يوجب ان يصير
هذا المجموع الذي هو حد الانسان فردا للجوهر مندرجا تحته
يصدق عليه بالحمل اللازم صدقه على افراد الانسان وانحاء وجوداته
وكذا في ساير انواع المقولات الاتية في ذكر غلط الهالكي

بحمل الشايع ان الكيف هي في هذا الوجود
لصفة فيتنزع منها العقل مفهوما كجوهرية

ينكشف به كيفية وجود الكليات في الذهن قد مرّ في صدر البحث ان حال
النفس بالقياس الى مدركاتها الحسية والخيالية اشبه بالفاعل المخترع
منها بالقابل المتصف بها انه فع كثير من الاشكالات والآن نقول
اما حالها بالقياس الى الصور العقلية بالقياس للانواع الجوهرية
المتأصلة فهي مجرد اضافة اشراقية يحصل لها الى ذوات عقلية ومثل
مجردة نورية واقعة في عالم الابداع موجودة في صقع من الربوبية
وكيفية ادراك النفس اياها ان تلك الصور النفيسة لغاية شرفها وعلوها
وبعدها من ايلام النفس المتعلقة بالاجرام لم يتيسر للنفس ان تشاهدها
مشاهدة تامة نورية وتراها رؤية كاملة عقلية لا لحجاب بينها او
منع من جهتها بل لقصور النفس وعجزها وضعف ادراكها فلاجرم
تشاهدها مشاهدة ضعيفة مثل من ابصر شبحا عن بعد فيحتمل عنده
اشياء كثيرة فكذلك يحتمل المثال النوري والصورة العقلية القائمة
بذاتها عند ملاحظة النفس اياها الابهام والاشتراك بالنسبة الى
اشخاص هي معاليل تلك الصورة العقلية كما ستعلم والمعلول ايضا
متحدة مع علته ضربا من الاتحاد فالنفس الانسانية ما دامت في هذا العالم
يكون تعقلها للاشياء العقلية الذوات المفارقة الوجودات

تعقلا

١٧

تعقلا ضعيفا ولاجل ضعف الادراك يكون الادراك [المدرك] وان كان قويا

شديد القوة قابلا للاشتراك بين جزئيات يكون لها ارتباط [معلولي]

بذلك المدرك العقلي لانها اشباح لحقيقته ومثل لذاته ولابد

ان يكون مفهوم المشتق عن معنى له ارتباط تام بشيء او اشياء محمولا

عليه او عليها بهو هو الا ترى ان الناطق والحساس محمولان على

افراد الانسان وافراد الحيوان وليس ملاك الاتحاد والحمل في مفهوميهما

الا كونهما ماخوذين من الصورتين الانسانية والحيوانية بل هذان

الفصلان هما عين ذات الجوهر الناطق والجوهر الحساس وحقيقة

هذين الجوهرين مغايرة لجوهر البدن وكذا المركب من النفس والبدن

مغايرة الجزء للكل ومع مغايرتهما للاشخاص بوجه فهي محمولة عليهما

متحدة بها وليس منشاء الحمل ومصحح الاتحاد الا كون النفس مقوما للبدن

بحسب المجموع لوجود المجموع بحسب المعنى والقوام واذا كان كذلك

فلا شك ان ارتباط كل واحد من المثل العقلية والذوات النورية

الادراكية التي هي ارباب الاصنام الجسمانية الى اصنامها اقوى من

ارتباط النفوس الى الابدان والاشخاص فيكون حمل المعنى المشتق

الماخوذ من كل واحد منهما على اشخاص صنمه وصدقه عليها ا

اولى من حمل التنوق من النفس كالناطق والحساس على الاشخاص المندرجة
تحتها على ما هو المشهور وعليه الجمهور ولكن هذا عندك شاهد على وجود
المثل النورية الافلاطونية كشف فالنفس عند ادراكها للمعقولات الكلية
تشاهد ذواتا مجردة نورية لا بتجريد النفس اياها وانتزاع معقولها
من محسوسها كما عليه جمهور الحكماء بل بانتقال ومسافرة يقع لها من المحسوس
الى المتخيل ثم منه الى المعقول وارتحال لها من الدنيا الى الآخرة ثم
الى ما وراءهما وفي قوله تعالى ولقد علمتم النشأة الاولى فلولا تذكرون
اشارة الى هذا المعنى اي تقدم النشأة الدنيا على النشأة الاخرى من جهة
انتقال النفس من ادراك المحسوسات اليها وانها فان معرفة امور الآخرة
على الحقيقة في معرفة امور الدنيا على ان مفهوميهما من جنس المضاف
واحد المتضايفين لا يعرف الا مع الآخر ولهذا قيل الدنيا مرآة الآخرة
والعارف بمشاهدة احوال الانسان ههنا يحكم باحواله في الغيبة
منزلته عند الله يوم الآخرة واعلم ان لهذه المسئلة على هذا الوجه
الذي ادركه الراسخون في الحكمة مدخلا عظيما في تحقيق المعاد الروحاني
والجسماني وكثير من المقاصد الايمانية ولهذا بسطنا القول فيها في
الاسفار الاربعة بسطا كثيرا ثم في الحكمة المتعالية بسطا متوسطا واقتصرنا

ههنا

ههنا على هذا القدر اذ فيه كفاية للمستبصر اقول في دفع الاشكال اللازم
على طريقة الجمهور من صيرورة شيء واحد جوهرا وكيفا عند تصورنا الجوهر
على منهج اصولنا ستنبط بعقيهم من غير لزوم ما يلتزمه القائل بانقلاب ماهية
الجوهر والكم وغيرهما كيفا في الذهن ولا ارتكاب ما يرتكبه معاصره
الجليل من ان اطلاق الكيف على العلوم والصور النفسانية من باب المجاز
والتشبيه بل مع التحفظ على قاعدة كون العلم بكل مقولة من تلك المقولة
ومع تسليم كون العلوم كلها كيفيات في الواقع بيان ذلك انه كما يوجد
في الخارج شخص كزيد مثلا ويوجد معه صفاته واعراضه وذاتياته
وعرضياته كالنامي والحساس والناطق وكالابيض والماشي والضاحك
فهي موجودات بوجود زيد اذ الوجود المنسوب الى زيد هو بعينه منسوب
الى ذاتياته بالذات والى عرضياته بالعرض ومصحح الاول التقوم ومصحح
الثاني العروض وكما ان كون الجوهر ذاتيا وجنسا لزيد لا يستلزم
كونه ذاتيا للضاحك والكاتب بل ولا للناطق ايضا لان الجنس عنه
مقوم للفصل فكذلك الحال في الموجود الذهني النفساني فان من جملة الحقائق
الكلية الخارجية العلم واذا وجد فرد منه في النفس وهي مادة عقلية
كما ان الهيولى مادة حسية فانا نعين ذلك الفرد من العلم ونحصل بان يكون

متحدا مع الماهية المعلومة ويكون ذلك الفرد من العلم جوهرا او كما او كيفا
او اضافة فعند ذلك يصدق عليه الكيف والجوهر معا لا بان يكون كلاهما
مقومة له اى جنسا عاليا له بان يكون احدهما جنسا مقوما له والاخر عرضا
عاما له لكن الاولى الاقرب الى التحقيق ان يكون الكيف جنسا بعيدا له
والعلم جنسا قريبا له والجوهر عرضا عاما له والانسان مثلا فصلا محصلا له
ومتحدا به بحيث يصير مطلق العلم بانضمام هذه الحقيقة المعلومة اليه
ذاتا واحدة مطابقة لها وهذا ما قصدنا ايراده مناسبا لانظار الباحثين
من المناظرين والله الهادى الى طريق الحق واليقين الرسالة ٣
فى الاشارة الى واجب الوجود وما يليق بجلاله وهى مرتبة وان ابوه وحدة
تحصر وابنه نعوت تحصر وفيه اشراقات الاول فى اثبات الواجب
الموجود اما متعلق بغيره بوجه من الوجوه واما غير متعلق بشئ اصلا
والمتعلق بغيره اما الكون موجودا بعد العدم واما الامكان واما الكون
ذا ماهية فالاول لحاجته الى عدم سابق ووجود وكون ذلك الوجود بعد العدم
والعدم بما هو عدم نفى محض لا يصلح ان يتعلق بشئ وكون ذلك الوجود
بعد العدم من اللوازم الضرورية للشئ ولوازم الشئ لذاته غير
مجعولة فالمتعلق بالغير فيه هو اصل الوجود واما الامكان فهو امر

اعتبارى

اعتباری سلبی لکونه مفهومه سلب ضرورة الوجود والعدم عن الماهیة فلا یوجب
تعلقاً بغیره کما لا یکون معلولاً لعلة مباینة للماهیة اصلاً لکونه من لوازم الماهیات
الامکانیة کما ان الحدوث من لوازم الوجودات الحادثة واما الماهیة فهی
لیست سبباً للحاجة الی العلة ولا هی بنفسها مجعولة ولا متعلقة بالجاعل لما
ثبت من البراهین ولا موجودة بذاتها الا بالعرض وبتبعیة الوجود
فبقی ان المتعلق بغیره هو وجود الشیء لا ماهیته والشیء اخر فالوجود
بالغیر المتقوم به یستدعی ان یکون ما یتقوم به فی حد نفسه
غنی الوجود لا یتصور ان یکون متقوماً بشیء فان کان ذلک المقوم
قائماً بنفسه فهو المطلوب وان کان قائماً بغیره فننقل الکلام الی ذلک المقوم
الاخر وهکذا الی ان یتسلسل او یدور واللزوم ینتهی الی وجود قائم بذاته
غیر متعلق بغیره ثم جمیع تلک الوجودات المتسلسلة او الدائرة فی حکم
وجود واحد فی تقومها بغیره وهو الواجب جل ذکره وهو اصل الوجود
وما سواه فروعه وهو النور القیوم وما سواه اشراقاته والماهیات
الله نور السموات والارض فلیعذ عن انه قائم بذاته والوجودات
المهیات شؤونه واعتباراته ووجوهه وحیثیاته الا له الامر والخلق

الثانی وحدانیة الواجب تعالی ان لنا باعلام الهی بها نامی ثبتا

على هذا المطلب الشريف الذي هو الوجهة الكبرى لاهل السلوك محكما
في سماء و ثاقته التي ملئت حرسا شديدا لا يصل اليها لمس شياطين
الاوهام ولا عينه القاعدون منه مقاعد للسمع الا المطهرون
من الادجاس النفسانية الكثيفة من ظلمات الاحتجاب بيان ذلك ان الواجب
لما كان ينتهي اليه سلسلة الحاجات والتعلقات فليس وجوده متوقفا
على شيء فيكون بسيط الحقيقة من جميع الوجوه و ذاته واجب الوجود
من جميع الجهات كما انه واجب الوجود بالذات فليس فيه جهة امكانية
او امتناعية والا لزم التركيب المستلزم للامكان وذلك مستحيل فاذا
تمهدت هذه المقدمة التي مفادها ان كل وجود وكل كمال الوجود
يجب ان يكون حاصلا لذاته تعالى او فائضا عنه مترشحا من لدنه على
غيره كما قال ربنا وسعت كل شيء رحمة وعلما وهما عين ذاته فلو كان
في الوجود واجب غيره فيكون لا محالة منفصل الذات عنه لاستحالة
ان يكون بين الواجبين علاقة ذاتية موجبة لتعلق احدهما بالآخر
والا لزم معلولية احدهما او كليهما وهو خلاف الفرض فلكل منهما
اذن مرتبة من الكمال الوجودي ليس للآخر ولا منبعثا عنه فائضا من لدنه
فيكون كل منهما عادما لكمال وجودي وفاقدا لتحصل ثانوي فذات

كل منهما

١٠٦

كل منها لا يكون محض حيثية الفعلية والوجوب بل يكون ذاته بحيث ذاته مصداقا
لحصول شيء وفقدان شيء آخر كلاهما من طبيعة الوجود بما هو وجود
ولا يكون ذاته واجب الوجود خالصا ولا واحدا حقيقيا والتركيب ينافي الوجوب
الذاتي كما مرت الاشارة اليه فالواجب الوجود بالذات يجب ان يكون
من فرط الفعلية وكمال التحصل جامعا لجميع النشآت الوجودية فلا مكافئ
له في الوجود ولا ند ولا شبيه بل ذاته من تمام الفضيلة يجب ان يكون
مستند جميع الكمالات ومنبع كل الخيرات فيكون بهذا المعنى تاما وفوق التمام
الاشراق الثالث في صفاته تعالى صفات الواجب جل اسمه ليست زائدة
على ذاته كما يقوله الاشاعرة الصفاتيون ولا منفية عنه كما يقوله المعتزلة
المعطلون النافون لصفاته الثبوتية لآثارها تعالى ذاته عن التشبيه والتعطيل جميعا
وعن الغلو في حقه والتقصير بل وجوده الذي هو ذاته هو بعينه مظهر
جميع صفاته الكمالية من غير لزوم كثرة وقبول وانفعال وفعل والفرق بين ذاته
وصفاته كالفرق بين الوجود والماهية في ذوات الماهيات الا ان الواجب
لا ماهية له لانه صرف الوجود انية او لي بحث منه الانيات كلها فكان الوجود
موجود في نفسه من حيث نفسه والماهية ليست موجودة في نفسها من حيث
نفسها بل من حيث الوجود فكذلك صفات الحق واسماؤه موجودات

لا في نفسها من حيث انفسها بل من حيث الحقيقة الاحدية. فنقول الرابع

في تلك دقيقة وعلمه قبل ايجاده اضافة الاشياء المتعينة التي لا تزيد على ذاته

وهي العناية الازلية وعلمه وهو نفس هذه العناية عين انكشاف ذاته

بنفس صفات الجمال على ذاته بذاته. فصل في علمه بغير ذاته مناط علمه

تعالى بالممكنات ليس كما ذهب اليه الناس وتبعهم الشيخان ابو نصر

وابو علي وبهمنيار وغيره من ارتسام صور الاشياء في ذاته وتقرر رسوم

الممكنات لديه وانشباح الممكنات في نفسه ولا كما ذهب اليه الاشرا

قيون وتبعهم الشيخ السهروردي صاحب حكمة الاشراق من كون مناط

علمه بالاشياء الحكمية هي نفس حضور تلك الاشياء المباينة وجودها

عن وجوده ولا كما ذهب اليه المعتزلة القائلون بثبوت المعدومات

ولا كما ذهب اليه افلاطون القائل بقيام المثل والصور المجردة بذواتها

ولا كما استقر عليه راي فرفوريوس القائل باتحاد العاقل والمعقول

وان كان لكل من هذه المذاهب المحكمة وجها صحيحا لعلمه التفصيلي الذي

هو بعد الذات ولا الذي استراحت اليه قلوب المتأخرين

من العلم الاجمالي على النحو الذي حصلوه وقد وقع في كتبهم بل كما

علمنا الله سبحانه بطريق اختصاصي سوى هذه الطرق المذكورة ولا آن

في التفصيل

في التنصيص عليه مصلحة لغموضه وعسر إدراكه على أكثر الأفهام ولكني أشير
إليه إشارة يهتدي بها إليه من وفق له أو خلق له وهو أن ذاته تعالى
في مرتبة ذاته مظهر جميع صفاته وأسمائه كلها وهي مجلاة يرى بها
وفيها صور جميع الممكنات من غير حلول ولا اتحاد إذ الحلول يقتضي
وجود شيئين لكل منهما وجود مغاير وجود صاحبه والاتحاد
يستدعي سابقة شيئين كان في تحقق واحد ينسب ذلك الوجود إلى كل
منهما بالذات وهناك ليس كذلك كما أشرنا إليه بل ذاته تعالى بمنزلة مرآة
يرى فيها صور الموجودات كلها وليس وجود المرآة وجود
ما يتراءى فيها أصلا [illegible] واعلم أن أمر المرآة عجيب وقد
خلقها الله عبرة للناظرين وذلك أن ما يظهر فيه وتراها
ليست بعينها الأشخاص الخارجية كما ذهب إليه الرياضيون
القائلون بخروج الشعاع ولا هي صورة منطبعة فيها كما زعمه
الطبيعيون ولا هي من موجودات عالم المثال كما زعمه الإشراقيون
فإن كلا من هذه الوجوه الثلاثة مقدوح مردود بوجوه منها
لقدح والرد كما هو مشروح في كتب الحكماء بل الصواب ما اهتدينا
إليه بنور الإلهام الرباني الخاص وهو أن تلك الصور موجودة

لا بالذات بل بالعرض بتبعية وجود الاشخاص الفلكية بجسم مشف وسطح

صيقلي على شرايط مخصوصة فوجودها في الخارج وجود الحكاية

بما هي حكاية وهكذا يكون وجود الماهيات الطبايع الكلية عندنا في

الخارج فالكلي الطبيعي اي الماهية من حيث هي موجودة بالعرض لانه

حكاية الوجود وليس بعدم مطلق كما عليه المتكلمون ولا موجودا

اصيلا كما عليه الحكماء بل هو وجود ظلي كما سينكشف لك ان شاء الله تعالى

قوله علمه بالجزئيات المادية على وجه ان فاعليته لها فان جهة الايجاد للاشيا

وفاعليته لها منه تعالى واحدة كما برهن عليه فوجود الاشياء عين علمه تعالى

بما هي في العلم التفصيلي مع الايجاد واما علم المتقدم على الايجاد فقد اهتديت

اليه فتذكر قوله تعالى أن من شرح الله صدره للاسلام وقذف في قلبه

نور الايمان يرى ان لله تعالى علما تابعا للمعلوم من صور حقايق الاسماء

الالهية ويرى ان له علما متبوعا متقدما على ايجاد المعلوم من صور الوجود

العينية فهو مفتوح العينين باحد عينيه يرى كونه تعالى مرآت

لصور الممكنات وبالاخرى كونه بحقايقها الوجودية مرايا وجهه يشاهد

فيها صور اسمائه تعالى قوله في الاشارة الى اسمائه الحسنى قال الله

جل اسمه قل كل يعمل على شاكلته اي لا يعمل الا ما يناسبه يعني ان الذي يظهر منه

يدل على

يدل على ما هو في نفسه عليه والعالم على الله وصنعه فعلم على شاكلته فما
في العالم شيء الا وله في الله اصله وكما انحصر نوع ما في العالم هو منحصر
في عشر مقولات وكان موجودا على صورة موجده فجوهر العالم صورة
ومثال لذات الموجد واعراضه لصفاته فهباؤه لبنيه وابنيه لاستوائه
على العرش وكمه لعدد اسمائه وكيفه لرضاه وغضبه ووضعه لقيامه
بذاته ويداه مبسوطتان وجدته لكونه مالك الملك واضافته الى
وان يفعل لايجاده وان ينفعل لاجابته من سئله وعلى هذا القياس
اجناس المقولات وانواعها وافرادها فما من شيء ظهر في تفاصيل العالم اجناسها
الا وله في حضرة الالهية صورة تماثله ولولا هي ما ظهرت في وجود
العقول كما ستأتيك من وجه علته فكل ما في الكون ظل لما في العالم
العقلي وكل صورة معقولة هي على مثال ما في الحضرة الالهية ولكن لنا
ان نتصور ونعتقد ما هنالك على وجه اعلى واشرف والا فذاته
في غاية الاحدية والجلال لا يشابه شيئا ولا يشابهه شيء بوجه من الوجوه
فليس بجوهر والا لكان له ماهية ولكان مشتركا مع غيره في مقولة
فيحتاج الى فصل فيتركب ذاته وهو محال ولا يوصف بانه يصفه زائدة
كما علمت فتعالى ان يكون له كيف او كم او وضع او اين او متى او جدة او فعل

او انفعال وفعله ليس الا اضافة القيومية المصححة لجميع الاضافات
له مثل العالمية والقادرية والمريدية والكلام والرزاقية والسمع والبصر
وغيرها واحدة فقط تصحح جميع الاضافات الفعلية كما ان له ذاتا
واحدة تصحح جميع الكمالات الوجودية اشارة الى ان في نفي الحد والبرهان
عنه تعالى لان ذاته صرف الوجود الذي لا اتم منه والوجود اعرف
الاشياء فلا معرف له ولا كاشف وابسطها فلا جزء له خارجيا ولا ذهنيا
اذ لا مهية له فلا جنس ولا فصل فلا حد له لتركب الحد من الجنس والفصل
وما لا علة له فلا برهان عليه اذ الحد والبرهان متشاركان في الحدود
فذات الباري تعالى لا حد له ولا برهان عليه واما صفاته واسمائه فلا
استحالة في كون معانيها ذوات حدود وبراهين لانها مفهومات
كليه من حيث مفهوماتها واما مفهوم اسم الله ومعناه فوجود جميع الموجودات
برهانه وحدة جميع الحقائق الامكانية واقعة في حده تم به حق
فالعالم صورة الحق واسمه والغيب معنى الاسم الباطن والشهادة
معنى الاسم الظاهر وهذا ايضا من الحكمة التي لا يمسها الا المطهرون
اشارة الى الفرق بين الاسم والصفة مفهوم المشتق عند الجمهور
من علماء الكلام متحصل من الذات والصفة والنسبة وعند بعض المحققين

هو عين

هو عين الصفة لاتحاد العرض والعرضي عنده بالذات والفرق بكون الصفة
عرضاً غير محمول اذا اخذ في العقل بشرط لا شيء وعرضياً محمولاً اذا اخذ لا
بشرط وهذا كالفرق بين الجزء الصوري والفصل وكذا بين الجزء المادي
والجنس وعند بعض هو الذات مع النسبة الى المبدأ على وجه يكون النسبة
داخلة في المبدأ خارجاً والحيوان مفهوم المشتق باعتبار صيغة الاشتقاق (المفهوم صح)
مطلقاً اعم من ثبوت الشيء لغيره او لما هو جزئه او لما هو نفسه فيكون
ذلك الثبوت المطلق مناط اتصاف امر مباين بذلك الشيء في الاول
وفي الثاني يكون مناط اتصاف الكل بجزئه وفي الثالث يكون مناط
اتصاف الشيء بنفسه فاذا تحقق ذلك فنقول الفرق بين اسماء الله تعالى وصفاته
في عرف العرفاء كالفرق بين المعنى الثاني والثالث على ما ذكرناه وكذا ان
يحملان على الذات او كالفرق بين المركب والبسيط فانهم صرحوا بان الذات
مع اعتبار صفة من الصفات هو الاسم وقد يقال الاسم للذات اذ الذات (للصفة م)
مشتركة بين الاسماء كلها والتكثر فيها بسبب تكثر الصفات ولذا اختلفوا في ان
الاسم عين الذات ام غيره ولو كان المراد منه مجرد اللفظ لم يتصور
الشك والاختلاف في كونه عين الذات فهذه الالفاظ هي اسماء الاسماء
فلا تغفل الاشتباه الثاني في بيان وثانية هذا السلك الذي سلكنا

في الوصول الى الحق وصفاته وآياته اعلم ان الطرق الى الله تعالى وصفاته

وافعاله كثيرة منها طريق الماهيات اذ كل ما له ماهية غير الوجود فالوجود لها

من العوارض المستفادة من الغير لاستحالة كون الوجود من اللوازم

المهية والا لزم ان وجودها متقدما على وجودها ولكانت موجودة

فرضت موجودة او معدومة كما هو شان اتصاف الماهيات بلوازمها

فالجميع وجوده لا يكون وجوده الا بغير ذاته وجميع الجواهر والاعراض

كذلك فانها [illegible] تحت المقولات فتحتاج الى فصول يكون ذاتها مقومة منه

من الامرين [illegible] لان وجوده ما غير ماهيتها فاذا كان واجب الوجود

محض الوجود فهو واجب بغيره والا لكان احدهما وجودا زائدا

معلولا [illegible] ومنها طريق الجسم وتركبه من الهيولى والصورة وكون

كل منهما للآخر [illegible] ومعيتهما في الوجود مفتقرا الى صاحبهما فلهما

غيرهما لا يكون جسما ولا جسمانيا وايضا الاجسام متناهية ولها

موجد غير جسم فتشهد بوجود مبدع ومنها طريق الحركة من جهة

حدوثها وتجددها وافتقارها الى فاعل حافظ للزمان ومحدد للمكان

ومعنى الجسم يقبل حركات غير متناهية عن قوة غير متناهية لتنتظم به

وجود كل حادث ولا بد ايضا ان يكون غاية هذه الحركات والاشواق

امرا عقليا

هرا عقليا

لا تقع تحت تغير ونقصان فالحركات دلت على وجود فاعل وغاية يكون مقدسا
عن الحدوث والافول والعدم والنقصان والامكان جلت كبرياؤه
ومنها طريق معرفة النفس وكونها جوهرا ملكوتيا خارجا من حد القوة
والاستعداد الى حد كمال العقلي فلابد لها من مكمل عقلي مخرج لها من القوة
الى الفعل ومن النقص الى الكمال فلابد وان لا يكون عقلا بالقوة
لكان معطي الكمال قاصرا عنه وانه يحتاج الى مخرج اخر فاما ان يتسلسل او
يدور وهما مستحيلان او ينتهي الى عقل وعاقل بالفعل وهو اما
او ملك مقرب من عبد عباده فالنفس صراط الله الذي يفضي لها
تعالى وباب الله الاعظم ومنها طريق النظر الى مجموع العالم وانه شخص
واحد له وحدة شخصية لارتباط اجزائه بعضها ببعض وله حاجة الى
مؤثر غيره لامكانه وحدوثه وافتقاره وذلك المؤثر هو الواجب ولما
استحال وجود عالمين فلا واجب غير واحد والا لكان له عالم آخر والبراهين
قائمة على عدم تعدد العالم كما بيناه في موضعه الى غير ذلك من الطرق
التي يطول الكلام بذكرها والذي اخترناه اولا من النظر في
الوجود وما يلزمه هو اوثقها واشرفها واسرعها في الوصول واغناها
عن ملاحظة الاغيار وهو طريقة الصديقين الذين يستشهدون

بالحق على كل شيء لا بغيره عليه وان كان غيره موصلا اليه كما في قوله
تعالى سنريهم اياتنا في الافاق وفي انفسهم حتى يتبين لهم انه الحق
اشارة الى طريقة طائفة من المتفكرين في خلق السموات والارض وملكوتهما
وقوله او لم يكف بربك انه على كل شيء شهيد اشارة الى طريقة
قوم لا ينظرون الى شيء غير وجهه الكريم ويستشهدون به عليه وعلى كل شيء
فيشاهدون جميع الموجودات في الحضرة الالهية ومحضره وتفاريعها
في اسمائه وصفاته فما من شيء الا وله اصل في عالم الاسماء الالهية
ويعد هذا الطريق في الاحكام والشرف طريق معرفة النفس لكونها
ام الفضائل ومادة الحقائق ففي هذه الطريقة يكون المسافر عين الطريق
فيمتاز عن ساير الطرق المذكورة بهذا الوجه واما طريقة الصديقين
فيفضل عليها وعلى غيرها بان السالك والمسلك والسلوك منه والمسلوك
اليه كله واحد وهو البرهان على ذاته شهد الله انه لا اله الا هو
تنبيه: ان ما ذكره بعض معاصرين الفضلاء من نواحي فارس في ما ادعاه
من البرهان على وجوده تعالى من غير الاستعانة بابطال التسلسل دون الدور
غير مغالطة وهو قوله لو انحصرت الموجودات في الممكنات لزم
الدور اذ تحقق موجود ما متوقف على هذا التقدير على ايجاد ما وتحقق
ايجادها

ايجاد ما يتوقف ايضا على تحقق موجود مّا لان الشيء ما لم يوجد لم يوجد

وكذا قوله ليس للوجود المطلق من حيث هو موجود مبدأ والا لزم

تقدم الشيء على نفسه انتهى وجه المغالطة ما اشرنا اليه سابقا ان استحالة

تقدم الشيء على نفسه واستحالة التناقض انما يظهر في موضوع الوحدة

العددية لا في الوحدة النوعية واشباهها (الشرط الثاني) انه اسم جامع

كل الوجود قول اجمالي كل بسيط الحقيقة من جميع الوجوه فهو

بوحدته كل الاشياء والا لكان ذاته متحصل القوام من هوية امر ولا هوية

امر ولو في العقل قول تفصيلي اذا قلنا الانسان يسلب عنه الفرس

او الفرسية فليس هو من حيث هو انسان لا فرس والا لزم من تعقله

تعقل ذلك السلب اذ ليس سلبا محضا بل سلب عنه نحو من الوجود وكل

مصداق لايجاب وسلب المحمول عنه لا يكون الا مركبا فان لك ان

تحضر في الذهن صورته وصورة ذلك المحمول مواطاة او اشتقاقا

بينهما وتسلب احدهما عن الآخر فانه الشيء هو هو غير ما يصدق

انه ليس هو فاذا قلت زيد ليس بكاتب فلا يكون صورة زيد بما

هي صورة زيد ليس بكاتب والا لكان زيد من حيث هو زيد عدما

محضا بل لا بد وان يكون موضوع هذه القضية مركبا من صورة

زيد وأمر آخر يكون سلبه باعتبار الكتابة من قوة أو استعداد فإن الفعل
المطلق لا يكون هو بعينه من حيث هو بالفعل عدم شيء آخر إلا أن يكون
فيه تركيب من فعل وقوة ولو في العقل بحسب تحليله إلى ماهية ووجود
وإمكان ووجوب وواجب الوجود لما كان مجرد الوجود القائم بذاته
من غير شائبة كثرة أصلا فلا يسلب عنه شيء من الأشياء فهو تمام كل
شيء وكماله فالمسلوب عنه ليس إلا قصورات الأشياء لأنه تمامها
وتمام الشيء أحق به وأوكد من نفسه وإليه الإشارة في قوله وما رميت إذ
رميت ولكن الله رمى وقوله وما من نجوى ثلثة إلا هو رابعهم
ولا خمسة إلا هو سادسهم فهو رابع الثلثة وخامس الأربعة وسادس
الخمسة لأنه بوحدانيته كل الأشياء وليس هو شيئا من الأشياء لأن
وحدته ليست عددية من جنس وحدات الموجودات حتى يحصل من
تكررها الأعداد بل وحدة حقيقية لا مكافئ لها في الوجود ولهذا
كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلثة ولو قالوا ثالث اثنين لم
يكونوا كفارا ومن الشواهد البينة على هذه الدعوى قوله تعالى وهو معكم
أينما كنتم فإن هذه المعية ليست ممازجة ولا مداخلة ولا حلولا ولا
اتحادا ولا معية في المرتبة ولا في درجة الوجود ولا في الزمان ولا

في الوضع

في الوضع تعالى عن ذلك علواً كبيراً انه هو الاول والآخر والظاهر وا
لباطن وهو بكل شيء عليم ... في ان واجب الوجود
الواجب هو الواحد بالحق وكل ما سواه باطل دون وجهه الكريم
العلية والمعلولية عندنا لا يكونان الا بنفس الوجود لما ستعلم ان
لهيئاً لا تأصل لها في الكون حسبما نعت به الاشارة والجاعل التام
بنفس وجوده جاعل والمجعول انما هو نفس وجود الشيء لا صفة من
صفاته ولا الحال في انه مستغنياً عن الجاعل لجعل ابداع هويته
الشيء وذاته التي هي نحو وجوده الخاص كما ستطلع على براهينه فاذا
تمهد هذا نقول كلما هو معلول لفاعل فوجود ذاته متعلق ومرتبط
به فيجب ان يكون ما هو ذاته عين معنى التعلق بما هاهنا صفة زائدة عليها وكل
صفة زائدة على الذات فوجودها بعد وجود الذات لان ثبوت شيء
لشيء فرع ثبوت الشيء له فلا يكون ما فرضناه مجعولاً بل غيره فيكون
ذلك الغير مرتبطاً اليه ويكون هذا المفروض مستقل الحقيقة مستغنى
الهوية عن السبب الفاعلي وهو خرق الفرض فاذا ثبت ان كل علة فهي
علة بذاتها وكل معلول معلول بذاته وثبت ايضاً ان ذات العلة
الجاعلة هي عين وجودها ولان الماهيات امور اعتبارية تنتزع من انحاء الوجود

[illegible]

٢ والارتباط م

٢ وذات المعلول هي عين
وجوده ٥

بحسب العقل فينكشف ان المسمى بالمعلول ليس لحقيقته هوية مباينة لهوية علته
المفيضة اياه ولا يكون للعقل ان يشير الى شيء منفصل الهوية عن هوية
موجده حتى يكون هناك هويتان مستقلتان في الاشارة العقلية
احديهما مفيضة والاخرى مفاضة اي موصوفة بهذه الصفة
لم يكن ذاته بذاته مفاضة فانفسخ ما اصلناه من كون الفيض مفيضا
مفاضا عليه
بذاته والمفاض عليه بذاته شيء فاذن المعلول بالجعل البسيط الوجودي
لا حقيقة له متاصلة سوى كونه مضافا الى علته بنفسه ولا معنى له
عن العلة غير كونها متعلقا بها او لاحقا وتابعا لها وما يجري مجراها كما ان
العلة مبدء ومفيض هو عين ذاتها فاذا ثبت تناهي سلسلة
الموجودات من العلل والمعلولات الى حقيقة واحدة ظهر ان لجميع الموجودات
بذاته
اصلا واحدا ذاته فياض للموجودات وبحقيقته محقق للحقائق و
بسطوع نوره منور للسموات والارض فهو الحقيقة والباقي شؤونه
وهو الذات وغيره اسمائه ونعوته وهو الاصل وما سواه اطواره
وشؤونه وفروعه كل شيء هالك الا وجهه لمن الملك اليوم لله الواحد القهار
وفي الاسماء الالهية يا هو يا من هو يا من لا هو الا هو ذاته وهم
اياك وان تزل قدمك من سماع هذه العبارات وتتوهم ان نسبة هذه

الممكنات

الممكنات الى القيوم جل اسمه يكون بالحلول او الاتحاد ونحوهما حيث
ان ذلك يقتضي الاثنينية في الوجود وههنا اضمحلت الكثرات
وارتفعت اغاليط الاوهام والآن حصحص الحق وسطع نوره النافذ
في هياكل الممكنات يقذف بالحق على الباطل فيدمغه فاذا هو زاهق
وللثنويين الويل مما يصفون اذ قد انكشف الامر وطلع شمس الحقيقة
ان كل ما يقع عليه اسم الوجود فليس الا شأناً من شؤون الواحد القيوم
ولمعة من لمعات نور الانوار فما اعتقدناه اولاً حسب الوضع والاصطلاح
من جهة النظر الجليل ان في الوجود علة ومعلولاً ادى بنا اخيراً من جهة
السلوك العلمي الى ان المسمى بالعلة هو الاصل والمعلول شأن من شؤونه
ورجعت العلية والتأثير الى تطور العلة في ذاتها وتفننها بفنونها
لا انفصال شيء منفصل الهوية عنها فاستقم في هذا المقام الذي زلت
فيه الاقدام واصرف نقد عمرك وجوهره وحك في تحصيله لعلك
تجد شمة من مبتغاك ان كنت اهلاً لذلك اذ قد تبين لك بطلان ما ذكره
بعض اجلة العلماء وسماه ذوق المتألهين من كون موجودية الماهيات
بالانتساب الى الوجود الحق بمعنى التوحيد الخاصي اصلاً ولا شيء منه
من اذواق المتألهين وذلك لان مبناه على ان الصادر من الجاعل

في المهية دون الوجود وان المهية موجودة دون وجودها الذي زعم
انه اعتبار عقلي من المعقولات الثانية وقد علمت فساده ولو كان هذا
يستلزم وحدة الوجود كما عده لكان كل من زعم ان الوجود الخاص الممكن
امر انتزاعي ذهني وان الواقع في الخارج هو المهية موحدا تو...
العرفاء الالهيين فلا ان يدعي ادعاه هذا الجليل ولا فرق الا
في ان ذلك الاعتبار هي بالانتساب الى الجاعل حتى يكون وجود زيد معنى
المرتبط والامر سهل على ان في هذا الاطلاق نظر تشبيه و...
في ولعلك تقول يلزم على ما قررت ان يكون حقيقة الواجب اظهر في جليا
المضاف وكذا حقيقة كل علة لما قررت ان ماهية العلة بالذات هي
علة فاعلم ان المضاف وغيره من امهات الاجناس هي من اقسام المهيات
وهي زائدة على الوجودات والواجب ليس ذا مهية يكن حصولها
في الذهن وتعقلها انفصالا عن تعقل معنى اخر معها وانما هو محض الوجود
العيني وصرف الانية النورية فالحاكم بوحدته وقيوميته ليس هو
العقل او الوهم بل ضرب من البرهان الحق الوارد على القلب من عنده
وقبس من النور الساطع من قبله سبحانه بان صبغ سلسلة الوجودات
واحد حقيقي فياض بذاته واذا علمت ان كون هوية عينية بحيث لا يمكن زوالها

بنفسها

بنفسها التحية اضافة الى شيء لا يوجب كونها واقعة تحت مقولة المضاف
انفسخت الاشكالات الواردة في نظاير هذا المقام ككون الباري بذاته
عالماً قادراً سميعاً بصيراً وكون الهيولى بذاتها مستعدة والصورة مقومة
لها والعرض بذاته متعلقاً بموضوع وكون النفس بذاتها مدبرة متصرفة
في البدن والطبيعة بذاتها مبدأ للحركة والسكون مع ان شيئاً منها غير
واقعة تحت جنس المضاف الحقيقي وان عرض لها عند تعقلها بقياسها
مفهوم المضاف وصارت من المضاف المشهوري **الاشراق الثامن**
في نوادر حكمية بعضها عرشية وبعضها مشرقية اولها ان علمه تعالى
بوجود الاشياء هو عين وجودها ببرهان عرشي وهو ان
للوازم ثلثة اقسام لوازم المهية ولوازم الوجود الذهني ولوازم
الوجود الخارجي والاولى اعتبارية لانها تابعة للمهية من حيث
هي هي والثانية ذهنية محضة لانها تابعة للمهية الذهنية فيكون
من المعقولات الثانية كالكلية والجزئية والجنسية والفصلية
والذاتية والعرضية ونظايرها والثالثة امور عينية كالحرارة
للنار والبرودة للماء لانها تابعة للوجود العيني فاذا تقرر هذا
فنقول علمه بالاشياء اذا كان بصور منفصلة يجب ان يكون من لوازم

ذاته كما اعترف به القائلون بالصور الزائدة والالكان لغيره في
ذاته تعدد تأثير فلا يكون ذاته واجب الوجود من كل جهة وقد مضى
ما يبطل هذا فنقول هذه اللوازم لا يمكن ان يكون لوازم مرتبة
لما تقدم لاستحالة تصور تقدم في عقل او ذهن لازم وليس له مهية حتى يكون
من لوازم مهيته فلا يكون تلك الصور الا لوازم وجوده تعالى
لو ما عينا فيكون موجودات عينية كل منها متعلقا بنحو وجوده
الذي صدر عنه لا يكون صورا ذهنية بل شخصية خارجية وهذا ما*
اوردناه في تحقيق علمه بالاشياء الذي يكون مع الايجاد واما علمه
الذي سبق الايجاد فقد مر بيانه العرشي تاما انّ العلامة
الطوسي اعترض على الشيخ وغيره من الحكماء القائلين بحصول الصور
في ذاته تعالى بان القول بتقرر لوازم الاول في ذاته قول بكون
الشيء الواحد قابلا وفاعلا وقول بكون الاول موصوفا بصفات
غير اضافية ولا سلبية وقول بكونه تعالى محلا لمعلولاته الممكنة
المتكثرة وقول بان معلوله الاول غير مباين لذاته وبانه لا يوجد
شيئا مما يباينه بذاته بل بتوسط الامور الحالة فيه فهذه
خمسة ايرادات اوردها عليهم وقد اجبنا عن الاول بانه من باب

لاشتباه

الاشتباه بين الانفعال التجددي المصحوب لقوة القبول وامكانه وبين
الاتصاف باللوازم ففي اتصاف البسايط بلوازمها حيثية واحدة
وفي البسيط عنه وفيه شيء واحد وعن الثاني بان الاول ليس
متصفا بها لا مستكملا او منفعلا عنها لانها من التوابع لانها
متاخرة عن الذات وعن كمال الذات وعن الثالث بان هذه
الكثرة انما جاءت بعد الذات وهي ترتيب علي ومعلولي والتزم
بنشاء من الوحدة ويؤدي الى الوحدة فلا يثلم بها الوحدة ❊
كثبوت الاعداد مع لا تناهيها من الواحد وعن الرابع والخامس بانه
عين محل الخلاف وثالثها انه اعترض بعض الفضلاء على هذا
المذهب بان تلك الصور اما جواهر او اعراض فعلى الاول لزم
ان يكون موجودات عينية لا بد لها من صور اخر للعلم بها ❊
فيعود الكلام فيها وان كان الثاني لزم ان يكون الواجب فاعلا
لها لا محلا لكونه غير متاثر عنها فنقول بانها جواهر ونحن قد فككنا
عقد ته وبينا وجوه المغالطة في كلامه في المبدأ والمعاد وبينا ❊
عدم اطلاعه على كيفية هذا المطلب علم الله وغير ذلك من ايرادات
المتاخرين عليه وان كان المذهب غير صحيح عندنا لما بيناه لوجوه

تأمل بالفضل بكون العلم من العرض

ولوجوه اخر اثبتناها في المطولات ورابعها ان النفس في اول الفطرة
تشتغل الحواس وهو فعل ارادي منها وليس مسبوقا بتصور سابق
او تصديق بفائدة لستراحتها عن كل نقص فانه فليس شعورها
الا عين الفعل المنبعث عن الشوق الذاتي لاثارها فهذا علم حضوري
منها بفعله الذي هو عين علمها به فاجعل هذا اصلا لاثبات العلم
الشهودي الاشراقي لما فوقها بما فاعله وخامسها ان الفاعل اما
بالطبع واما بالقسر واما بالتسخير واما بالقصد واما بالرضاء واما با
لعناية واما بالتجلي وفاعلية الاول سبحانه بالطبع عند الدهرية وبا
لقصد [illegible] عند بعض المتكلمين وبالرضاء عند الاشراقيين وبالعناية
عند المشائين وبالتجلي عند اهل الله ولكل وجهة هو موليها
وسادسها ان المشهور من مذهب الفيلسوف الاول ان علمه تعالى
بارتسام صور المعلومات وهو خلاف ما وقع منه التصريح في اثولوجيا
قال في الميمر العاشر منه فاما الباري فانه اذا اراد فعل شيء فانه لا
يمثل اولا في نفسه ولا يحتذي صنعته خارجة منه لانه لم يكن شيء
قبل ان يبدع الاشياء ولا يمثل في ذاته لان ذاته مثال كل شيء وا
لمثال لا يتمثل وقال ايضا ليس لقائل ان يقول ان الباري تع روى

في الاشياء

في الاشياء او لانه ابدعها وذلك لانه هو الذي ابدع الروية فكيف
يستعين بها في ابداع شيء وهي لم يكن بعد وهذا مح ونقول ان ا
لروية لا بد وان يكون ايضا والايجاب بكون تلك الروية بتي وهكذا
الى غير النهاية وسابعها ان قولهم العلم التام بالموجب التام يوجب
العلم التام بمعلوله ليس مرادهم منه العلم بذات العلة من حيث هي هي
وبما لم يكن لها مع المعلول علاقة لا يوجبه ولا العلم بمفهوم العلية
الاضافية لانها مع المعلولية من غير تقدم احدهما ولا العلم بها
من جميع الوجوه اذ المع من جملة وجوهها فيكون العلم به قبل هذا العلم
لا بعده بل المراد به العلم بالعلية من الجهة التي هي بها علة ولا شبهة في
انه اذا استكملت علية العلة لزم منها وجود المع وليست تلك الجهة
في الجاعل الاخص وجوبه كما لي له والعلم بالوجود الخاص للشيء لا
يتصور الا بنحو وجوده العيني لا بمثال منه فكذا العلم بمعلوله ثم انا نقول لما
من العلة مثال مطابق لها يحصل من العلم مثاله كذلك وهو علم
ضعيف لا يليق بالسبب الاول جل ذكره وثامنها ان تفسير قدرته
تعالى على معنى صحة الفعل والترك لا يوافق المشهور من قواعد الحكماء
كان عند بعضهم لاستحالة عندهم جهة امكانية في ذاته تعالى عنها

وتاسعها انه قد ثبت انه تعالى متكلم بهذا المعنى على وجه لا يوجب تكثرا في
ذاته ولا تغيرا في صفاته وهو من العلم الذي لا يمسه الا المطهرون
وهذا من قبيل تحقيق مسئلة البداء التي ذهب ساداة ائمتنا
عليهم السلام ولا يقول بها الا الخواص وعاشرها ان الاعتقاد
في الكلام ليس كما قال الاشاعرة من انه المعاني القائمة بذاته تعالى وسموها
وسموها الكلام النفسي ولا الالحان على الا كلاما ولا مجرد خلق
الاصوات والحروف الدالة على المعاني والالحان كل كلام كلام
الله تعالى ولا يكفي المعتمد بكونه على قصد الاعلام للغير من قبل
الله او على قصد الالقاء من عنده اذ الكل من عنده ولو اريد
بلا واسطة فهو غير ممكن والا لم يكن اصواتا وحروفا بل هو عبارة
من انشاء كلمات تامات وانزال آيات محكمات واخر متشابهات
في كسوة الالفاظ والعبارات والكلام قرآن وفرقان باعتبارين
وهما جميعا غير الكتاب لانه من عالم الخلق وما كنت تتلو من قبله
من كتاب ولا تخطه بيمينك اذا لارتاب المبطلون وهما من عالم الامر
بل هو آيات بينات في صدور الذين اوتوا العلم والكتاب يدركه
كل احد والكلام لا يمسه الا المطهرون من ادناس عالم البشرية والقرآن

كان خلق

كان خلق النبي صلى الله عليه وسلم دون الكتاب والفرق بينهما كالفرق بين عيسى وآدم
ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون
فآدم كتاب الله المكتوب بيدي قدرته وعيسى قوله الحاصل بأمره فأول
نشآت الانسان البشري من التراب ما منعك ان تسجد لما خلقت بيدي و
آخر نشآت الانسان الروحي من امر الله انما امره اذا اراد شيئا ان يقول له
كن فيكون وحادي عشرها ان لا اعتقاد في افاعيل العباد مفاد قوله
تعالى وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى وقوله وما تشاؤن الا
ان يشاء الله فاحمد ظاهرا وباطنا ايها الجبري في الفعل ثابت لك
بمباشرتك اياه وقيامه بك وسكن جاشك ايها القدري فان
الفعل مسلوب عنك من حيث انت انت لا من وجود الله اذا قطع
النظر عن ارتباطه بوجود الحق وكذا فعلك اذ كل فعل متقوم بوجود
فاعله وانظر جميعا بعين الاعتبار في افعال الحواس كيف تحدث وانطق
في فعل النفس وتصورها في تصور النفس واتلوا جميعا قوله تعالى
قاتلوهم يعذبهم الله بايديكم وتضا لها بقول الامام بالحق لا جبر ولا
تفويض بل امر بين امرين وثاني عشرها ان مقتضى التوحيد الحقيقي
حمل المتشابهات الكلام على ظاهر معناه وحمل الفاظ التشبيه على مفهوم

الاول من غير لزوم مجسم وتكثر على البارى جل اسمه كما ذهب اليه

الحنابلة والمجسمة فهذا من غوامض الالهية التى لايمسها الا المطهرون

فان الناس فى متشابهات القران بين الحيارى وعميان فمنهم من اول

الجميع بتاويلات عقلية حتى الاستوا والاصبع والقدم والجنب والاتيان

والمجى والنزول ومنهم من حمل الجميع على التجسيم من دون المحافظة

على تنزيهه تعالى ومنهم من اول البعض وفسر البعض كمن يومن

ببعض ويكفر ببعض فكل ما ورد فى باب المبدا فاولوها وكل ما ورد

فى باب المعاد فسروها واقروها على ظاهرها لانهم لم يدخلوا البيوت

من ابوابها ولم ياخذوا علم الكتاب من الله ورسوله بل اخذوا

من الالفاظ ونقل محسوس من محسوس واخذ ميت عن ميت كاد ان

يتكى بعضها على بعض واحتا يتصل بعضها ببعض فلم يصلوا قط الى

لعلم بالله واياته وكتبه ورسله واليوم الاخر **التاسعة فى النوع** فى ساير الامور

العامة من تتمة تقاسيم الوجود وفيه اشراقات **الاشراق الاول**

فى التقدم والتاخر فمن التقدم ما هو بالزمان كتقدم ابراهيم عليه السلام

على محمد صلى الله عليه واله وسلم وما بالشرف كما للعالم على الجاهل واما بالطبع

وهو تقدم العلة الناقصة على المعلول اى تقدم ما يمتنع وجود المعلول بدونه

النوع الرابع

لا بحسب وجوده وحده كتقدم الواحد على الاثنين وما بالرتبة سواء
كانت بحسب الوضع كتقدم الامام على المأموم اذا اعتبر المحراب وبالعكس
اذا اعتبر الباب او بحسب الطبع كترتب العموم اذا ابتدأت من الجوهر هابطا
الى الانسان واذا عكست الامر رجعت المتقدم متأخرا واما بالعلية كتقدم
العلة الكاملة على معلولها وملاك التقدم في الزمان بحسب هويات
اجزائه وفي الشرف الفضيلة وفي الرتبة القرب الى المبدأ المحدود وفي
الطبعي اصل الوجود وفي العلي الوجوب تنبيه قد اورد الاشكال
في عروض التقدم والتأخر لاجزاء الزمان من جهة انه لو كان عروضهما
الزمان لكان للزمان زمان وهكذا الى لا نهاية فاجيب عنه بان ليس الزمان
يحتاج الى الزمان في عروضهما واما اجزاء الزمان فهي بنفس ذاتها متقدمة
ومتأخرة لا بشيء آخر وقد استشكل هذا بان اجزاء الزمان لاتصاله
متشابهة الحقيقة فكيف يكون بعضها لذاته متقدما وبعضها متأخرا
فاجيب بان حقيقة الزمان اتصال امر متجدد متقض لذاته وكل ما هو
حقيقته اتصال التجدد والتقضي يكون اجزاؤه متقدمة ومتأخرة لذاتها
فاختلاف الاجزاء بالتقدم والتأخر من ضروريات هذه الحقيقة
بحث وتعيين قيل ان المتضايفين يجب ان يكونا معين والتقدم والتأخر

من باب المضاف واجيب في كتب الحكماء بان اضافتي التقدم والتأخر انما
يعرضان في العقل لجزئين من الزمان بانهما اذا احضرا في الذهن ولاحظهما
العقل مع ما بين الصفتين حكم باتصافهما في الخارج تحقيق عرشي ان التقدم
والتأخر في اجزاء الزمان لا ينافيان معيتهما في الوجود بل هما عين معيتهما
فيه فان المتضايفان يجب ان يكونا معين في نحو وجودهما اعنيهما متضايفان
ونحو وجود ابعاض الزمان هو اتصالها التجددي ولا يتصور غيره
لضعف هذا الوجود واما الذي حصل في العقل فليس فيه تجدد وذلك لان
التضايف كما يوجب المعية في العقل كذلك يوجب كون المتضايفين
بحسب نفس الامر معين في الوجود كما لا يخفى منه ان ههنا*
نحوين اخرين من اقسام التقدم والتأخر سوى الخمسة المشهورة لم يعثر
عليهما القوم لغاية دقتهما ولطافتهما احدهما التقدم بالحق والآخر
التقدم بالحقيقة ولكل من هذين برهان وحد يحوجان الى كلام
مفصل لا يليق بهذا المختصر ايراده ونحن لا نشير الى الاول بان الحق تعالى
بجلاله في اسمائه وتنزله في مراتب شئونه الذاتية انحاء وجودات الاشياء
متقدم ومتأخر بذاته لا بشيء آخر فلا يتقدم متقدم ولا يتأخر الا
متأخر الا بحق لازم وقضاء حتم والى الثاني بان الجاعل والمجعول اذا

كان

فكان لكل منهما شيئية ووجود فتقدم الشيئية على الشيئية من جهة اتصافها
بالوجود وتقدم بالذات سواء كان بالطبع او بالعلية وتقدم نفس الوجود
على الوجود تقدم بالحقيقة واما تقدم الوجود على الماهية فليس مرجعه الا
الى كون الوجود موجودا بالذات والماهية موجودا بالعرض كما
لشخص وظله او عكسه في المرآة **الاشارة** في التواصد والكثرة الوحدة
تساوق الوجود في صدقهما على الاشياء بل هي عينه ولهذا يتوافقان
في القوة والضعف فكل ما وجوده اقوى كانت وحدته اشد وذلك
اظهر من ان يعرف ومتى جعل تعريفهما كان دوريا ومن احوالها
الهوهوية والتجانس والتماثل والتشابه والتساوي والتناسب وفيهما
شوب كثرة كما في مقابلها شوب وحدة كالغيرية والخلاف والتناقض
والتضاد فالوحدة على ضربين حقيقية وغير حقيقية وهي ما يكون
اشياء متعددة مشتركة في جهة امر واحد هو جهة وحدتها وهي اما
مقومة لتلك الاشياء او عارضة لها فالاتحاد في النوع مماثلة و
في الجنس مجانسة وفي الكيف مشابهة وفي الكم مساوات وفي
الوضع مطابقة وفي الاضافة مناسبة وظاهر ان جهة الوحدة بينها
يرجع الى ما يكون له وحدة حقيقية شخصية محضة الا ان لها مراتب

في القوة والضعف واقوى الاشياء في هذه الوحدة هو ما لا كثرة فيه
اصلا وغيره قد يكون واحدا جنسيا وقد يكون واحدا نوعيا وقد يكون
واحدا عدديا اي شخصيا وهو اما ان لا ينقسم في الخارج اصلا او ينقسم
والثاني قد يكون واحدا بالاتصال وقد يكون واحدا بالتركيب
والاول اما ان يكون ذا وضع كالنقطة او غير ذي وضع وهو المفارق
كالعقل والنفس وانما شرف كل موجود بغلبة الوحدة فيه وان لم يخل
موجود ما عن وحدة ما حتى ان العشرة في عشريته واحدة بل هي لنفسه
واحدة وانها عشرة فكلما هو ابعد عن الكثرة فهو اكمل وجودا صح
لعدى الى الاكثر ثم لك نسبة الوحدة اليه الى ان قلنا الاحق بالوحدة هو
الواحد الحقيقي واحق انحاء ما لا ينقسم اصلا لا في الكم ولا في الحد ولا
بالقوة ولا بالفعل ولا بالتحليل الى ماهية ووجود ثم ما لا ينقسم في الكم صح
قوة او فعلا ثم الواحد بالاتصال كالواحد من الفلك والماء ثم الواحد
بالاجتماع الطبيعي والواحد العددي احق بالوحدة من الواحد النوعي
لكونها هويته وهو من الواحد الجنسي لشدة ابهامها وهما عن الواحد
بالنوع والواحد بالجنس لب الشرف الثاني في التقابل قد اشرنا الى ان الهوهو
هوية من احوال الوحدة كما ان الغيرية من اقسام الكثرة فمن انحاء

الغيرية

الغير بذاته التقابل والمتقابلان هما اللذان لا يجتمعان معاً في شيء واحد من جهة
واحدة وذلك في انحاء الاول تقابل السلب والايجاب لا في القضية وحدها
بل وفي مثل قولك فرس ولا فرس فالقضيتان المختلفتان بالايجاب والسلب
متناقضتان واما قولهم نقيض كل شيء رفعه فلا يكون الموجبة نقيضاً
بل تصدق عليها سلب سلبها مجب لفظي لان التناقض من النسب
المتكررة ولا حاجة الى التاويل بان المذكور اعم من الرفع والمرفوع
والثاني تقابل المتضايفين وهما الوجوديان بان يعقل احدهما مع تعقل
الاخر كالعلة والمعلول والمضاف الحقيقي هو الاضافة لا المجموع لغلبة ولا
لمركب منهما هو المشهور وهكذا في كل مشتق والثالث تقابل التضاد والمتضادان
هما وجوديان غير مجتمعين في موضوع واحد بينهما غاية الخلاف كما في
اصطلاح الالهيين والمتعاقبان على موضوع واحد من غير اجتماع
كما في اصطلاح المنطقيين واعتبر جماعة المحل بدل الموضوع فاثبتوا
التضاد بين صور العناصر وستعلم ما هو الحق في ذلك والرابع
تقابل العدم والملكة فالملكة في المشهور هو القدرة للشيء على ما من شانه
ان يكون له متى شاء كالقدرة على الابصار والعدم انتفاؤها مع بطلان
الاستعداد في الوقت الذي من شانه ان يكون فيه كالعمى لا كالمجرد

قبل نفي البصر والعدم الحقيقي المقابل للملكة الحقيقية هو انتفاء الامر
عما بيّنه امكان وجوده او في بعض مقوماته فالعمى والظلمة وانتفاء الشعر
بداء الثعلب الذي هو بعدا للملكة والمرتبة التي للمرء الممكن لنوعها
كلاهما متقدمتا دليل هذا على ما نحنا لاشتراط الامكان فيه فيكذب
على المعدوم لهذا [illegible] اعلم ان الوحدة كالوجود غير
متقومة لمهية شيء من الاشياء لست اقول الا انه لان الوحدة لو انا
لوحدة عندنا غير زائدة على الوجود فهي من عوارض المهيات وذلك
لانك يمكنك ان تعتبر مهية الانسان من حيث هي هي ولا تجد الوحدة
مقومة لها فيكون عارضة لكن يجب عليك ان تلطف نفسك وتامل
فيما اسلفنا في كيفية عروض الوجود للمهية انها على اي وجه حتى يتبين
لك ان كون الوحدة زائدة على المهيات سبيله ماذا [illegible] بل
ولعلك تقول حسبما في الشفاء وغيره ان الكثير من حيث هو كثير موجود
ولا شيء من الكثير من حيث هو كثير بواحد ينتج فليس كل موجود بواحد
فاذن الوحدة مغايرة للوجود نعم يعرض لذلك الكثير وحدة وحصوصية
لانه يعرض الكثرة ما عرضت له الوحدة فاقول لك ان اردت
بالموصوف بالحيثية المذكورة في المقدمتين ما يراد منه في مباحث المهية

للمهية

للتميز بين المتقومات وغيرها فالصغرى ممنوعة لان الكثير بهذا المعنى
لا موجود ولا معدوم وان اردت ان الشيء الكثير بما هو شيء كثير موجود
في الواقع سلمناها لكن الكبرى ممنوعة اذ الكثير بما هو كثير كما انه موجود
فكذلك هو واحد بوجه ما وان لم يكن واحدا وحدة تقابل كثرته
لست اقول ان الوحدة عرضت للكثرة حتى تكون الكثرة للموضوع والوحدة
لتلك الكثرة ويكون موضوعاهما متغايرين كالعشرة التي تعرض الجسم
ويعرضها الوحدة فوحدة الكثرة لا تقابل تلك الكثرة لعدم اتحاد
الموضوع بخلاف وحدة موضوع الكثرة بل اقول ان الوحدة تعرض كل
موجود على انحاء شتى وكل وحدة خاصة تقابلها كثرة خاصة والوحدة
المطلقة تقابلها الكثرة المطلقة كما ان الوجود الخاص الذهني او الخارجي
تقابله العدم الذي بازائه والعدم المطلق في مقابلة الوجود المطلق
وكل موجود له وحدة ما والكثرة المقابلة غير موجودة في موضوع الكثرة كالرجال
العشرة من حيث كونهم عشرة ليست لهم وجود غير وجودات الاحاد الا
بمجرد اعتبار العقل وكما ان للعقل ان يعتبرها موجودة فله ان يعتبرها
واحدة وزيادة التحقيق يطلب في الاسفار الا وبعد تكملة منه قدسه
الوحدة ليست عرضا من الاعراض اللاحقة ووحدة الجواهر كوجودها

ليست بزائدة على ذوات الاعيان بل انما زادت بها في التصور والعجب من

الشيخ كيف ذهب عليه هذا ولم يحط به علما واعجب منه انه صرح في بعض

المواضع بان الوحدة في المتصل الجوهري عين متصليته والاتصال

بالمعنى الذي يفصل الجسم لاشك انه جوهر عنده وعند سائر الحكما

من اتباع ارسطاطاليس فالمعنى الحري بالايقان والتصديق ان

الوحدة كالوجود من مقومات الموجود العيني المتقدمة عليه لا من

لواحقه التاخرة عنه وما المشبهة اذا اخذ بعضها من حيث هي فلا

في انها شي ب وفيه الدان للعقل ان يجردها من كافة الوحدات

ثم يحكم عليها باللزوم الوحدة وعروضها اياها فما اشبه حالها حال

مشتركة

الوجود فتحدس انهما شيء واحد حقيقة متغايرة مفهوما حكما اذ ...

ومن المضاهات الواقعة بين الوحدة والوجود افادة الواحد

بحقيقي بتكرار العدد مثالا لايجاد الحق الخلق بظهوره في صور الاشيا

وتفصيل العدد لمراتب الواحد مثالا لاظهار الموجودات وجود الحق

ونعوته وكون الواحد نصف الاثنين وثلث الثلثة وربع

الاربعة الى غير ذلك مثال للنسب والاضافات اللازمة للواجب بالقياس

الى الممكنات وظهور العدد بالمعدود مثال لظهور الوجودات الامكانية

بالمهيات

بالتباين ومن اللطائف ان العدد مع غاية تباينه عن الوحدة وكون كل
كل مرتبة منه حقيقة براسها موصوفة بخواص ولوازم لا توجد في
غيرها واذا امعنت حال الاحاد حال مراتبه المختلفة لم تجد فيها غير الوحدة
وانك لا تزال تثبت في كل مرتبة من المراتب عين ما تنفيه في مرتبة اخرى
فنقول الواحد ليس بعدد باتفاق اهل الحساب والفضلاء والعدد ليس
بواحد لانه يقابله مع انه عين الواحد الذي تكرر والواحد عين العدد
الذي حصل بتكرره ولك ان تقول في كل مرتبة انها مجموع الاحاد وان
تقول انها ليست مجموع الاحاد لاتصافها بخواص ولوازم لا توجد في شيء
غيرها ومجموع الاحاد جنس لكل مرتبة وكل مرتبة نوع براسها فلابد
لها من فصل خاص غير جميع الاحاد فلا تزال تثبت عين ما تنفي وتنفي عين ما تثبت
وهذا امر عجيب هو بعينه كما قاله العرفاء من ان الحق المنزه عن نقائص
الحدثان بل عن كمالات الاكوان هو الخلق المشبه وان كان يتميز
الخلق بامكانه ونقصه عن الحق والحق بوجوبه وشرفه شك تحقيق
والثالث ان نقول ان المقولات لا لم يتضاد بعضها مع بعض وكذا الاعراض
في الجنس البعيد لا يكفي في امتناع الاجتماع فان الطعم يجتمع مع السواد
وهما تحت مقولة الكيف فلابد من كون المتضادين تحت جنس قريب

فالمتضادان بالذات هما الفصلان على ان الفصلين لا شيء كان في الجنس القريب
لكونه خارجا عن حقيقتهما اذ الجنس عرضي و ايضا لا تعاقب لهما على موضوع
واحد كما هو شرط التضاد لعدم استقلالهما في الوجود و انه يحتمل النقض
عنه بان الجنس و الفصل متحدان في الوجود و هما عين النوع في الخارج
فالصفات العينية الفصول بعينها صفات الانواع و التضاد من الاحكام
الخارجية و ان كان منشاه الفصول عند التحليل فيكون الموصوف
به الانواع الحاصلة و كون التعاقب في الحلول لان الحلول نحو من الوجود
و الموجود هو النوع بعين وجود الفصل فيكون كل منهما متصفا بصفات
الاخر بالذات لا بالعرض اللهم بغير الصفات العينية من الاعتبارات
فن رابع في العلة و المعلول الموجود ينقسم الى علة و معلول فالعلة هو
الموجود الذي يحصل من وجوده وجود شيء اخر و ينعدم بعدمه من غير
ما يجب بوجودها وجوده و يمتنع بعدمها ذلك الوجود و العلة ما يجب
وجوده بوجود شيء و يمتنع بعدمه او عدم شيء منه و لا يلزم توارد
العلل المستقلة على معلول واحد شخصي في انعدام وجود الشيء بعدمات
اجزاء علته و لا حاجة فيه الى تحليلات ذكروها اذ العلة هناك
امر واحد و هو عدم العلة التامة بانعدام علة تامة و قد يقال العلة

باناء

بازاء ما له مدخل في وجود الشيء فيمتنع بعدمه او عدم شيء منه وان لم

بوجوده وهي بهذا المعنى اربع فاعل وغاية وهما علتان للوجود ومادة

وصورة وهما علتان للماهية اي بحسب القوام فالفاعل ما به وجود الشيء

كالنجار للسرير والغاية ما لاجلها وجود الشيء كحاجة الاستواء عليه ثم

علة فاعلية لفاعلية الفاعل بماهيتها ومعلولة له في الوجود فهي غاية

بوجوده وعلة غائية بوجوده وكما ان العلة الغائية ما هي متمثلة عند الفاعل

لا الواقعة علينا تلك الغاية التي الواقعة في العين هي ما يرجع الى ا

لفاعل فالنجار للسرير لاجل الجلوس اما الباني لبيت لكنه عن ا

لا لشيء لحاجة موضوا ولوضاء فلان كانهم انما تعلق افعالهم في مرتبة

احتياجهم الى نفوسهم والعلة المادية هي التي عنها الشيء كالخشب للسرير

فهي التي معها يكون الشيء بالقوة والصورة هي التي يلزم منها وجودا

لشيء معها يكون الشيء بالفعل كصورة السرير فليعلم ان المادة

بالقياس الى المركب علة مادية وبالقياس الى ما البس صورة عنصر او موضوع

وكذا الصورة علة صورية للمركب وصورة للمادة واما منها للمادة ليس

على نحو ما منها للمركب لانها مفيدة الوجود لمعلولها في الاول فافادة

لا بالاستقلال بل هي مع شريك يوجدها او لا يتقيم بها الآخر فيكون

واسطة وشر يكاوة الثاني ليست معنية للوجود بل انما يفيد الوجود شيء اخر
ولكن لها دخل في التقوم فالصورة مبدأ فاعلي للشيء ومبدأ صورة لشيء
اخر فالعلل لا تزيد على اربعة قالوا الفاعل قد يكون بالقوة
كالطبيب قبل الشروع وقد يكون بالفعل كما يكون بعده وقد يكون
كليا كمطلق وجزئيا كالمحسوس عاما كما قيل الصانع علة للسرير او خاصا
كما قيل هذا النجار فلان وقد يكون قريبا كالصورة للهيولى والعفونة
للحمى وبعيدا كالعقل الفعال وكالاحتقان مع الامتلاء حكمة مشرقية
ان ... كل معلول من اول الاسم ما هو علة له بما هو علته وكل موجود فعله
مثل طبيعته فما كانت طبيعته بسيطة ففعله بسيط ففعل الله وكلمته
انما صدر الجود من الفعل المتجدد لا يصدر الا عن فاعل متجدد والفاعل
الثابت لا يصدر عنه الا فعل ثابت فلابد في تحلية الحوادث من وجود
متوسط يكون حقيقته التجدد والتغير وما هي الا الحركة واشرفها
الدورية فلابد لها من قابل ذي قوة الثابتة من غير زوال وفاعل
وفاعل ذي قوة الثابتة من غير امساك الا ما شاء الله وقد بينا في
بعض كتبنا ان للوجود مراتب اولها الوجود الذي لا يتعلق بغيره ولا
يتقيد بقيد وهو الحري بان يكون مبدأ الكل وثانيها الوجود المتعلق

بغيره

بغيره من العقول والنفوس والطبايع والمواد والاجسام فالمراد الوجود
المنبسط الذي ليس شموله وانبساطه على طريقة عموم الكليات
الطبيعية ولا خصوصيته على سبيل خصوص الاشخاص المندرجة
تحت الطبايع النوعية او الجنسية بل على نحو يعرفه العارفون ويسمونه
بالنفس الرحماني وهو الصادر الاول عن العلة الاولى وهو اصل
العالم وحيوته ونوره الساري في جميع السموات والارض في كل شي
بحسبه وليس هو الوجود الانتزاعي الاثباتي الذي هو كساير المفهومات
الكلية ولا ايضا وجود خاص يتقيد به في الذهن والى هذا المراتب وقعت
الاشارة في كلام بعض حيث قالوا الوجود الحق هو الله والوجود ا
لمقيد المطلق فعله والوجود المقيد اثره ومراده من الاثر نفس الماهيات
اذ هي بمنزلة القيود للوجودات الخاصة وهي ليست بمجعولة الا بالعرض
ولهذا يقال لها الآثار دون الافعال وذلك لان فعل الفاعل و
ما يترتب عليه في الخارج هو نفس وجود الشيء دون ماهيته الا بالعرض
فليس الفايض عليه والمجعول اولا عند التحقيق الا نحو من انحاء الوجود
بالجعل البسيط وليس المجعول نفس الماهية مع قطع النظر عن وجودها
كما ذهب اليه المتاخرون اصحاب المعلم الاول لان الوجود هو الواقع

[illegible]

[illegible]

بالذات دون الماهية لانها الواقعة بالعرض كما مرت اليه الاشارة واقمنا
على هذا المطلب براهين كثيرة ذكرناها في الاسفار احدها انه لو كانت الماهية
بحسب قوام ذاتها مفتقرة الى الجاعل لزم ركون الجاعل مقوما لها في حد
نفسها فيتقدم عليها تقدم الذاتي على ذي الذاتي مع قطع النظر عن
الوجود فيلزم انه لا يمكن تصور ماهية مع الذهول عن تصور ما عللها
وليس كذلك فانا قد نتصور كثيرا من الماهيات ولم نعلم انها بعد حاصلة
ام لا فضلا عن حصول فاعلها وفي الحاصلة ما نتصورها فناخذها
من حيث هي هي وهي في هذا الاعتبار ليست الا هي فلو كانت هي في حد نفسها
مفتقرة الى العلة لم يكن اخذها من حيث هي هي فاذن اثر الجاعل شيء
شيء اخر والثاني ان الماهية لو كانت في حد ذاتها مجعولة لكان مفهوم
المجعول محمولا عليها بالحمل الاولي الذاتي لا بالحمل المتعارف فقط
والثالث ان كل ماهية فهي لا يابى عن كثرة التشخصات ويمتنع ان يكون
التشخص من لوازم الماهية كالوجود فلو كانت مجعولة كانت متعددة
المجعولية في افرادها فلا يخلو اما ان يتعدد الجعل بتعددها او لا والاول مستحيل
اذ لا تعدد في صرف الشيء بل هي لا واحدة ولا كثيرة فكيف يتكرر جعلها
في ذاتها واما الثاني فانها كانت مجعولة واحدة منها او كلها بجعل واحد

نفي الاول

قوله [illegible]

٣٧

فى الاول يلزم الترجيح بلا مرجح لان نسبتها الى الجميع واحدة والثانى يلزم خلاف المفروض او التناقض والرابع انما كانت الجاعلية والمجعولية بنفس المهية من غير اعتبار الوجود لكان المجعول من لوازم مهية الجاعل ولوازم المهيات امور اعتبارية والخامس ان تشخص المهية ليس عين المهية فهو بامر زايد عليها عارض لها وعند القوم ان الشىء ما لم يتشخص لم يوجد والمحققون منهم على ان التشخص بنفس الوجود لان الطبيعة الكلية نسبة جميع اشخاصها اليها واحدة فما لم يتخصص بواحد منها لم يصدر عن العلة فالمجعول بالذات اذن ليس نفس المهية بل التشخص او هى مع حيثية التعين او الوجود او ما شئت فسمه فانفسخ الفرض لا يقال لعل تشخصها كوجودها بنفس الفاعل لا بامر لاحق معها على وجه من الوجوه لانا نقول المهية لما كانت بمعنو ما كليا يمكن ملاحظته من حيث ذاته مع قطع النظر عن الفاعل وعن غيره فهى من حيث ذاتها ان كانت موجودة لكانت واجبة بالذات والا لكانت موجوديتها بغير ذاتها فما كانت وا لغير اما بانضمام شىء اليها او بانضمامها الى شىء فاثر الجاعل اولا وبالذات هو ذلك الشىء او الانضمام لا يقال الجاعل صيرها بحيث تكون منتسبة بذاتها الى الغير بعد ان لم يكن كذلك بعدية ذاتية لانا

[illegible]

فنقول المجعول هو الصيرورة فلم يكن هو بما هو كل والا يلزم انقلاب الماهية

وهو ممتنع بالذات **ظلمات وهمية يطردها انوار عقلية** ان قدماء الفلاسفة

كانهم لم يلتفتوا الى اختلافهم حجة على صحة شيء من المذهبين المعروفين عند

المحققين وما احتجا عليه ما ذهبنا اليه من مجعولية سنخ الوجود ومن البيان

من ابطال كون الوجود معلولا بانه لو كان تاثير العلة في الوجود وحده

لكان كل معلول لشيء معلولا لغيره من العلل وكل علة لشيء علة لجميع الاشياء

واللازم ظاهر البطلان فكذا الملزوم بيان اللزوم ان الوجود حقيقة

واحدة الا ان اعدادها متفاوتة بالتقدم والتاخر والحاجة والغنى

والشدة والضعف ولو كان الوجود ماهية كلية لها افراد متماثلة لكان

لهذا الاحتجاج وجه فقد علمت ان الوجود ليس له ماهية كلية فضلا عن

ان يكون نوعا او غيره نعم ينتزع منه امر مصدري عام وهو ليس من

حقيقة الوجود في شيء بل وجه من وجوهها فالوجود بما هو الوجود

من غير انضمام شيء اليه يكون علة ومعلولا والوجود العلي بذاته

غير الوجود المعلولي لا بانضمام ضميمة ومما استدل على كون الوجود

غير صالح للمعلولية بوجوه من الدلائل يبتني على كون الوجود امرا

اعتباريا عامضا ذهنيا فلا يوصف بالذات بالحدوث والزوال وا

الطرآن

هذا نقض عليه صاحب العلية كل وجود والجواب ان الوجود وان كان حقيقة واحدة

الطرأ بل كما هو شأن الامور النسبية بل الماهية هي الموصوفة بهذه الصفات
مثلا يقال الانسان موجود وحادث او معدوم وزائل لا الوجود اذ الوجود
لا يرد عليه القسمة فكيف يمكن ان يجعل الوجود وحده هو المع ونحن بفضل
الله وتاييده فككنا هذه العقدة وحللنا مشكلات مسائل الوجود ومن
الاحتجاجات للزاعمين ان اثر العلة هي صيرورة الماهية موجودة كما هو
لمن من الشائعين ان مناط الحاجة الى الفاعل هو الامكان والامكان
ليس الا كيفية نسبة الوجود المحمول او الرابطي الى الماهية فالمحتاج الى الجاعل
ليس الا صيرورة الماهية موجودة والجواب ان القول بالامكان ارفع مما هو
لشمول دائرة المجهول وقد مر ان سبب الحاجة الى العلة ليس هو الامكان
بل كون الشيء بنفسه متعلق الوجود بغيره ومن الاحتجاجات للقائلين
مجعولية الماهيات ما ذكره صاحب الاشراق من ان الوجود لما كان من الامور
الاعتبارية فلا يتقدم العلة على معلولها الا بالماهية فجوهر المع ظل لجوهر
العلة والعلة جوهرها اقدم من جوهرية المعلول ويقرب منه ما ذكره بعضهم
انا نعلم بالضرورة ان الاثر الاول للجاعل ليس الا الوجود المع ولا شك
ان الوجود المع ليس الا الماهية لان الاتصاف بالوجود ونحوه من الامور
الاعتبارية واضعف من هذين ما ذكره استادنا الشريف سيد الحكماء